الأمم المتحدة

A/60/PV.31

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٣١**

الخميس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البندان ٦٦ و ٤٧ من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

تقرير الأمين العام (A/60/178)

مذكرة من الأمين العام (A/60/58)

(ب) **أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها**

تقرير الأمين العام (A/60/182)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مذكرة من الأمين العام (A/60/208)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب عن أسفي لتغيير مكان الجلسة. يبدو أن الطبيعة تؤدي دورا هنا بتوجيه رسالة حول الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية.

تنظر الجمعية العامة اليوم في البندين ٦٦ و ٤٧ من جدول الأعمال في مناقشة مشتركة.

لقد عقدت جلسة الجمعية العامة لإتاحة الفرصة لمناقشة مسألتين، أولا، عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا ٢٠٠١-٢٠١٠، ثانيا، التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وتستند مداولاتنا إلى عدد من الأوراق المفيدة من الأمين العام، بما في ذلك تقرير فريقه الاستشاري حول الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (انظر A/60/85). وأود أن أشيد بالفريق، بشكل خاص، لأنه يصدر في عمله من واقع حياة الفقراء. وينبغي لنا جميعا أن نبقي في أذهاننا، كما أكد تقرير الفريق، أن ''النجاح لا يمكن أن يقاس بعدد المشاورات والاجتماعات والخطط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-55163 (A)

فحسب'' وأن ''حياة الناس يجب أن تتغير كنتيجة للدعم الأفريقي والدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا''.

وفيما يتعلق بالملاريا، فقد أحرز تقدم يبعث على الارتياح خلال السنوات القليلة الماضية. فأولا، شهد توزيع الناموسيات المعالجة ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الثلاث الماضية، وتضاعف عددها عشر مرات لدى ما يزيد على ١٢ بلداً أفريقياً. وهذا مثال جيد على أعمال المساعدة وعلى جعلها تُحدث أثرا ملموسا في حياة الفقراء. ثانيا، افتتح في أواخر ٢٠٠٤ المعمل الأفريقي الأول لإنتاج الناموسيات التي تعمر طويلا. ثالثا، بدأ ٥٣ بلداً منذ ٢٠٠١ باستخدام عقاقير أكثر فعالية لمعالجة الملاريا، وذلك بدعم من منظمة الصحة العالمية والمانحين. وفي هذا السياق، تبذل جهود على النطاق العالمي لضمان وجود كميات كافية من المادة الخام لتلبية الطلب الآخذ في الازدياد. رابعا، هناك زخم سياسي متزايد للدفع قدما بالحملة الدولية لمكافحة الملاريا، ولا سيما بفضل القيادة التي أظهرها الزعماء الأفارقة. وأخيرا، أعلن مؤخرا عن عدد من التعهدات بزيادة التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف لمكافحة الملاريا.

ولكن الحقيقة المأساوية تظل أن طفلا يموت بالملاريا في كل ٣٠ ثانية في مكان ما في أفريقيا. وتظل الملاريا أكبر قاتل للأطفال دون الخامسة من العمر في أفريقيا. ويحدث كل هذا على الرغم من معرفتنا لكيفية منع ومعالجة الملاريا، ونعرف كيف نفعل ذلك بتكاليف رخيصة. وبالتالي، إذا أردنا أن نرفع عبء هذا المرض غير اللازم وغير المقبول عن كاهل أفقر الناس في العالم، فإننا نحتاج إلى شراكة قوية مدعومة بتجديد الالتزام المالي والسياسي.

وإذ أعود إلى تناول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإنني أعتقد أن ٢٠٠٥ كانت سنة زخم معزز لقضية التنمية، ولأفريقيا بشكل خاص. وقد كان ذلك واضحا خلال القمة العالمية حيث شدد زعيم تلو الآخر من كل بقاع العالم على أهمية مكافحة الفقر.

وكنتيجة لمختلف التقارير واللجان ومؤتمرات القمة خلال العام، أُحرز تقدم حقيقي. ولدينا الآن رؤية أوضح منها في أي وقت مضى لما ينبغي عمله لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويجب أن نزيد هذا الزخم. ولكنني أعرف أيضا أنه في أفريقيا جنوب الصحراء على وجه الخصوص يجب الإسراع الأكبر ببذل الجهود إذا كان للأهداف أن تحقق.

وقد شهدنا بعض الالتزامات الجديدة المرحّب بها، سواء من البلدان النامية أو من المانحين. فقد اعتمدت قمة مجموعة الثماني في غلين إيغلز التزامات كبيرة بشأن حجم المساعدات والديون. وقطع زعماء الاتحاد الأفريقي في قمتهم في سرت، في ليبيا، التزامات قوية بشأن الحكم وتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار والتنمية.

وبفضل ملكية أفريقيا، إلى حد لا يُستهان به، لجدول الأعمال الذي تضعه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإن أفريقيا تخلق لنفسها زمنا حافلا بالفرص لم نشهد مثيلا له منذ جيل. وفي عام ١٩٩٨، كان في أفريقيا ١٤ بلدا في حالة صراع أو نزاع مسلح. والآن تقلص عدد البلدان المشتبكة في صراع كبير إلى ثلاثة، وبالطبع حتى لو كان هناك صراع واحد، فهذا أكثر مما ينبغي. ويؤدي الاتحاد الأفريقي دورا متناميا في مجالي السلم والأمن. ولا توجد إشارة أفضل على تصميم أفريقيا على تحمل مسؤولية التنمية فيها من الأنباء بأن ٢٣ بلداً أفريقياً وقعت على الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ودعوة زعماء الاتحاد الأفريقي في سرت جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى هذه الآلية في أقرب وقت ممكن.

وبإحراز هذا التقدم، فإننا نواجه الآن، في رأيي، تحديا ذا أربعة جوانب. أولا، يجب أن نضمن تنفيذ الالتزامات التي قطعت خلال هذا العام. والتنفيذ كلمة حاسمة بالنسبة للمصداقية، سواء لهذه المنظمة أو للعمل الذي نضطلع به في هذه المنظمة. وقد سرني أن أعلم أن اجتماع منتدى الشراكة الأفريقية المنعقد في لندن يومي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ قد وافق على ضرورة وجود خطة عمل مشتركة واحدة تغطي التزامات كل من المانحين والأفارقة، وأن التقدم في خطة العمل سيتم استعراضه في كل عام بدءاً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

ثانيا، يجب أن يضمن العالم أن التحدي الأخير لعام ٢٠٠٥ قد تمت الاستجابة له، أي يجب التوصل إلى نتائج في المحادثات التجارية في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر، الأمر الذي سيدفع التنمية قدما في أفريقيا وخارجها.

ثالثا، يجب أن نضمن أن الزخم الذي وُلِّد هذا العام سيستمر وسنبني عليه. وجميع التي لها أدوار تؤديها – الحكومات والبلدان الأفريقية، والمنظمات الإقليمية، والجهات المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، يجب أن تستجيب للتحدي. وهنا في الأمم المتحدة، فإنه لن يكفي ببساطة أن نقول إننا ''قمنا بالتنمية'' في القمة العالمية، وإننا سنعود إليها في استعراض آخر بعد خمس سنوات. يجب أن نبقي التنمية على رأس جدول أعمال الجمعية العامة هذا العام.

ومن أهم الأولويات أن ننجز إنشاء لجنة بناء السلام بنهاية هذا العام، لكي يتمكن المجتمع الدولي من تقديم الدعم المستحق للدول الأفريقية الخارجة من الصراع. وتعرفون أيضا أن رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير أكرم، لديه خطط هامة بشأن التنمية، وليس من أقلها أهمية الحدث الخاص الذي سيجري لاحقا في هذا الشهر بشأن أزمة الغذاء في أفريقيا.

رابعا، إنكم بوصفكم أعضاء في الجمعية العامة يجب أن تكفلوا بقاء زعماء العالم على معرفة بالقصة الكاملة لما يحدث في أفريقيا. نعم، ما زالت هناك احتياجات هائلة لم يتم الوفاء بها. وما زال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، بالإضافة إلى الملاريا تترك آثارا قاتلة جسيمة. وتوجد أعداد كبيرة من الأفارقة الذين يقلل من قيمة حياتهم الفقر، أو انعدام الأمن أو انعدام الكرامة الإنسانية. ولكن، وأريد أن أشدد هنا، يجب أن نتجنب الشعور بالإحباط واليأس إزاء أفريقيا. وكلما زاد تمكّنكم من نشر الرسالة عن الأعمال الجليلة الكثيرة التي تقومون بها لمكافحة الفساد، وترشيد الحكم، واجتذاب الاستثمار ومساعدة شعوبكم على انتشال نفسها من الفقر، ستشتد الأصوات المطالبة بمدكم بالدعم الذي تحتاجون إليه وتستحقونه.

السيد أندجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن المجموعة الأفريقية أود أن أعرب عن عميق تقديرنا للأمين العام على تقريره الموحّد الثالث حول التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ودعمها على المستوى الدولي، كما هو وارد في الوثيقة A/60/178، وتقريره عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، الوارد في الوثيقة A/60/182. وترتبط هاتان القضيتان بعضهما ببعض بشكل لا ينفصم، لأنه لا يمكن أن تتحقق أية تنمية ذات مغزى في حالة انتشار الصراعات العنيفة وانعدام الأمن. ولذلك، فبينما نرحب بأنه لا يوجد في الوقت الحاضر سوى ثلاثة بلدان أفريقية متورطة في صراعات كبيرة، فإننا لا نزال نشعر بالانزعاج الشديد إزاء النزاعات المدنية التي تدور في أجزاء أخرى من أفريقيا، والتي تسبب الموت والدمار وتهدر مناطق شاسعة من

الأراضي الخصبة في القارة. وليس من دواعي الابتهاج أن نجد أن ''غالبية البلدان الأفريقية تتمتع بأوضاع سياسية مستقرة نسبيا'' (A/60/182، الفقرة ٤) في ظل حكومات ديمقراطية.

وفي الواقع إننا نريد أن تتمتع جميع البلدان الأفريقية بحكم ديمقراطي راسخ الجذور في ظل سيادة القانون، التي يمكن أن تهيئ وحدها الظروف المؤدية إلى النهضة التي التزمت بها القارة من خلال مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتعتقد المجموعة الأفريقية أن التحديات والتهديدات الكثيرة التي تواجه قارتنا تتطلب مشاركة أكبر من جانب المجتمع الدولي في مجموعه.

وتدرك أفريقيا أن توطيد التنمية ستعوقه الصراعات الضارية التي تودي بحياة القسم الأعظم من السكان، وتستنزف الموارد الطبيعية الثمينة، وتدمر البنية الأساسية المحدودة بالفعل. وتبعا لذلك، فإنه لا يسعنا أن نبالغ في تقدير الحاجة الملحّة إلى تعزيز الظروف الضرورية لتحقيق السلام الدائم والتنمية في جميع أرجاء القارة الأفريقية. وكما أشير إليه في تقرير الأمين العام قيد البحث، فإن التهديدين الرئيسيين لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا هما الصراعات الداخلية – بما في ذلك الحروب الأهلية، والإبادة الجماعية، والفظائع الأخرى المرتكبة على نطاق واسع – والتهديدات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الفقر والأمراض المعدية وتدهور البيئة.

وفيما يتعلق بالصراعات الداخلية والفظائع الأخرى المرتكبة على نطاق واسع، فإن تقرير الأمين العام يتسم بالدقة إلى حد بعيد في الإشارة إلى بعض التحديات الهامة التي تواجه البيئة الأمنية في أفريقيا، مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والمرتزقة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وبطالة الشباب، ومشكلة اللاجئين، والأمراض من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل.

وهناك تحديات هائلة أيضا فيما يتعلق بمواصلة تركيز الانتباه الدولي على المناطق التي لا يزال السلام فيها هشاً ما لم يتم الحفاظ عليه من خلال اتخاذ نهج متعدد الأبعاد للسلام، وهكذا نقلل إلى أدنى حد من خطر العودة إلى حالة الصراع. وتعتقد المجموعة الأفريقية أن الوقت مناسب لقيام تعاون منظّم بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بغية تقديم المساعدة للجهود الجارية المبذولة لوضع برنامج لبناء السلام فيما بعد الصراع، تتولى زمامه أفريقيا، يتناول الصلة بين الأمن والتنمية والأبعاد الإنسانية للسلام في أفريقيا.

ولتحقيق هذه الغاية، نشير مع الارتياح إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على التدخل والوساطة في الصراعات التي تنشب في القارة بإنشاء مرفق السلام في أفريقيا، الذي موّله الاتحاد الأوروبي في أول الأمر، لدعم عمليات السلام وبناء القدرات التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي. كما نرحب بتقديم مجموعة البلدان الثمانية مساعدات تقنية ثنائية مباشرة ودعم مالي للاتحاد الأفريقي ولبعض المنظمات دون الإقليمية، من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لدعم الجهود التي تبذلها لمنع الصراعات وإدارة الأزمات.

وقد تم تأييد تلك المبادرات الجديرة بالثناء في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة لعام ٢٠٠٥. إننا ندعو بقوة إلى التنفيذ العاجل والشامل من جانب جميع الأطراف للالتزامات التي تم التعهد بها بشأن منع الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام والتعمير فيما بعد الصراع. وفي اعتقادنا أن التشغيل المبكّر للجنة بناء السلام من شأنه أن يكون مفيدا في إعادة البناء بعد انتهاء الصراع في أفريقيا.

إن القضاء على الأخطار الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا يقع في جوهر مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وكما يتبيّن من تقرير الأمين العام، ''تهدف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى تحقيق نمو متكافئ على نطاق واسع يمكّن أفريقيا من خفض حدة الفقر والاندماج بصورة أفضل في الاقتصاد العالمي'' (A/60/178، الفقرة ٥) – وهي مهمة معقدة وشاقة.

إن الطبيعة المعقدة والشاقة للسلام التي تشارك في تحويل أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى إنجازات عملية تُستشف بكل وضوح من مناقشة مختلف قطاعات برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تقرير الأمين العام. وقد حققت البلدان الأفريقية تقدما في تطوير البنية الأساسية، من خلال خطة العمل القصيرة الأجل، يشمل تيسير الدراسات والاستثمار ومشاريع بناء القدرات.

ويتضح من التقرير الحالي أن الافتقار إلى القدرة التقنية يشكّل عقبة رئيسية تتطلب اتخاذ تدابير علاجية عاجلة في إطار زمني محدد للتعجيل بوضع برامج بناء القدرات، وبالتالي المضي قدما ببرنامج تشييد البنية الأساسية. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى التنفيذ السريع للالتزام الذي تعهد به المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة لعام ٢٠٠٥ بدعم إنشاء مجموعة دولية معنية بالبنية الأساسية يشارك فيها الاتحاد الأفريقي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها إطار العمل الرئيسي، في مجال تيسير استثمار القطاعين العام والخاص في البنية الأساسية في أفريقيا.

ونعرب عن ترحيبنا بإطلاق المشروع التوضيحي للمدارس الإلكترونية، التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي يُعد عنصرا مهماً في مبادرة المدارس الإلكترونية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وندعو إلى توفير المزيد من الموارد لتوسيع المبادرة لتشمل المزيد من البلدان الأفريقية.

ونشارك في الآراء التي أُعرب عنها في التقرير بأن معظم عناصر البرامج المتعلقة بالأمراض في أفريقيا تحتاج إلى توافر خدمات صحية عملية من أجل تقديم خدمات الرعاية الصحية بصورة فعالة. إن الافتقار إلى الموارد البشرية الماهرة في القطاع الصحي في أفريقيا مسألة قد طال كثيرا الجدال حولها. فمن ناحية، لا تستطيع الحكومات الأفريقية، المقيّدة بالموارد المحدودة، أن تدرّب عمالاً صحيين مناسبين، بينما يقوم، من ناحية أخرى، عدد كبير من الذين تم تدريبهم بموارد نادرة بترك العمل بحثا عن ظروف أكثر ربحية في الخارج، مما يزيد بالتالي من تفاقم الوضع السيئ بالفعل. وهكذا من الضروري أن ندعم النظم الصحية في أفريقيا.

ومن المشجّع أن نلاحظ أن صياغة خارطة الطريق لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا قد شكّلت أهم تطور شهده هذا العام. وفي ذلك الصدد، نلاحظ مع التقدير القرار الذي اتخذه شركاؤنا في التنمية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مبادرتها لإنهاء الجوع في أفريقيا، بتخصيص ٤٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٥، دعما لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. كما نعرب عن امتناننا لإدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على المبادرات الأخرى التي قدماها دعما لهذا البرنامج.

وقد التزمت الدول الأفريقية بتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، بما في ذلك الإدارة الاقتصادية العامة، بالصيغة التي حددها الزعماء الأفارقة، بما في ذلك الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ونشير إلى أن ٢٣ بلدا قد انضم

إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وأكمل فريق استعراض الأقران عمليات الاستعراض القطرية لغانا ورواندا، وقدّم تقريره للمنتدى الأفريقي لاستعراض الأقران في أبوجا لمناقشته. ونثني على جميع البلدان والمؤسسات التي ساهمت في الصندوق الاستئماني للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الموارد المالية والمساعدة التقنية لهذه العملية. وإنجاز عملية الاستعراض للبلدان الموقّعة، سيضيف زخما جديدا إلى الآلية، وقد يشجع بلدانا أخرى ترغب في الانضمام إلى العملية على القيام بذلك.

لقد أعلن المجتمع الدولي، في الوثيقة الختامية لقمة ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١)، التزامه القاطع بتقديم الدعم المتماسك لبرامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك من خلال تعبئة الموارد المالية، الداخلية والخارجية، وتسهيل اعتماد تلك البرامج من قبل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ونأمل في الإسراع بتنفيذ هذه الالتزامات دعما لتنمية القارة.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، نرحب ترحيبا حارا بالقرارات التي اتخذها شركاؤنا في الآونة الأخيرة، ومن بينهم مجموعة الـ ٨ والاتحاد الأوروبي، لمساندة جهود أفريقيا الإنمائية، بما في ذلك الالتزامات التي ستؤدي إلى زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا، بما يبلغ ٢٥ مليار دولار سنويا بحلول عام ٢٠١٠، كجزء من الحملة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ومع ذلك، نود أن نؤكد من جديد أن إعلان التبرعات في حد ذاته لن يحدث التغييرات المرجوة، وإيصال الدعم المتعهد به من خلال موارد جديدة وإضافية وعلى نحو مستمر وفعال وسريع، يعد مسألة حيوية حتى لا تعوق سرعة تنفيذ أولويات التنمية في أفريقيا، كما نطالب بتنفيذ الهدف المتفق عليه دوليا، وهو ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي المكرس للبلدان النامية، مع تخصيص من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا.

ومن الأهمية بمكان أن تكفل البلدان المتقدمة النمو أن تكون المعونة فعالة ويمكن التنبؤ بها، عن طريق تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وسيكون من الأساسي لأفريقيا تنسيق إيصال المعونة بحيث يكون متسقا مع الأولويات الوطنية، إذا كان لها أن تفي بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونفس الشيء ينسحب على الدعم المباشر للميزانية لتيسير بلوغ تلك الأهداف.

في الوثيقة الختامية لاجتماع قمة ٢٠٠٥، تعهد المجتمع الدولي أيضا بإيجاد حل شامل ودائم لمشكلة الديون الخارجية في البلدان الأفريقية، بما في ذلك من خلال إلغاء ١٠٠ في المائة من الديون المتعددة الأطراف المستحقة على البلدان الفقيرة الشديدة المديونية وفق اقتراح مجموعة الـ ٨، وعلى أساس كل حالة على حدة، وتخفيف جزء كبير من عبء الدين بالنسبة للبلدان الأفريقية المثقلة بالديون والتي لا تدخل في فئة البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، والتي تتحمل أعباء ديون لا طاقة لها بها. ومع ذلك، نشعر بالقلق لأن العديد من البلدان الأفريقية ما زالت تنوء بأعباء الديون، ونحن نطالب باتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة أزمة الدين في تلك البلدان.

وفي هذا الصدد، تشجعنا كثيرا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في واشنطن، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بين لجنة التنمية واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، ومجلس محافظي صندوق النقد الدولي، للمصادقة على اقتراح مجموعة الـ ٨ بإلغاء ١٠٠ في المائة من الديون المتعددة الأطراف المستحقة على البلدان الـ ١٨ الفقيرة الشديدة المديونية

المؤهلة، والتي يوجد ١٤ منها في أفريقيا. ونطالب بالتنفيذ السريع لذلك القرار، كما نطالب مصرف التنمية الأفريقي بإطار واضح للتنفيذ. ونسلم بأن الاتفاق لا يشمل الديون الثنائية والديون المستحقة لمؤسسات ائتمانية أخرى متعددة الأطراف، وندعو إلى اتخاذ تدابير للتصدي لتلك القضايا، بغية معالجة مشكلة أعباء الدين في أفريقيا معالجة شاملة.

وكما جاء، وعن حق، في تقرير الأمين العام (A/60/178)، فإنه رغم أهمية تخفيف عبء الدين وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، اقترانا بتطبيق إصلاحات في السياسة العامة، في تلبية احتياجات أفريقيا في الأجلين القصير والمتوسط، فإن التجارة المنصفة هي مفتاح نموها وتنميتها طويلي الأجل. ومع ذلك، فإن هذا المجال بالذات هو الذي تحقق فيه أقل قدر من التقدم. وقد كثر التشدق بالكلام في أوساط المجتمع العالمي حول تحرير التجارة وتسريع العمل نحو تنفيذ أبعاد التنمية في برنامج عمل الدوحة، ودمج البلدان الأفريقية بالكامل في النظام التجاري الدولي.

وإذا نقترب من مؤتمر هونغ كونغ الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، ندعو جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، والبلدان الصناعية بصفة خاصة، أن تبدي روح القيادة والإرادة السياسية المطلوبة بشدة، للدفع قدما بجدول أعمال التنمية. والتجارة العادلة، كما يقول التقرير، لا تتطلب فحسب النفاذ إلى الأسواق، بل نتطلب أيضا تقوية قدرة البلدان الأفريقية على التصدير. وفي هذا الصدد، نؤيد التوصية الداعية إلى تطوير وتوسيع مبادرات مثل برنامج ''التجارة مقابل المعونة'' الذي يهدف إلى بناء قدرة أفريقيا على التنافس في التجارة الدولية.

ونحن نعترف بالإمكانات التي ينطوي عليها التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. غير أن التحدي هنا يكمن في ترجمة هذه الإمكانات إلى أنشطة وبرامج عملية تؤتي ثمارها في غضون أطر زمنية محددة، بما في ذلك من خلال تنفيذ مبادرات مثل مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، وإطار السياسات المشترك للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، المعني بتعزيز التجارة والاستثمار بين أفريقيا وآسيا، والشراكة الاستراتيجية الجديدة بين أفريقيا وآسيا. ومع ذلك، ما زلنا عند رأينا في أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يكمل – لا أن يحل محل – التعاون بين الشمال والجنوب.

ويلاحظ تقرير الأمين العام أن منظومة الأمم المتحدة، من خلال صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، كانت في طليعة الدعوة إلى حشد الدعم الدولي لجهود أفريقيا الإنمائية بصفة عامة والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بصفة خاصة. نحن ندعو صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن تواصل تحسين تنسيق دعمها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بغية تفادي ازدواجية الأنشطة، وتعظيم استغلال الموارد المتاحة. وبينما نشرع في مرحلة تنفيذ نتائج اجتماع القمة، نتطلع إلى منظومة الأمم المتحدة لتواصل تقديم دعمها المؤسسي الذي لا يقدَّر بثمن لبرنامج الشراكة الجديدة، والاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية فرادى، بينما نسعى معا إلى تحقيق هدف التنمية في أفريقيا الحافل بالتحديات.

وفي الختام، تود المجموعة الأفريقية أن تشدد على أهمية مبدأ المساءلة المتبادلة في الشراكة من أجل التنمية، الذي تكافح أفريقيا لإرسائه مع المجتمع الدولي، على نحو ما اعترف به في العمل التعاوني المضطلع به من قبل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بشأن الاستعراض المتبادل لفعالية المعونة في أفريقيا. ونتشاطر الرأي المعرب عنه في التقرير الذي يقدم مرة كل سنتين

والصادر عن هاتين المؤسستين، وهو أنه عند التفكير في إحداث زيادات كبيرة في المعونة المقدمة لأفريقيا، ينبغي تعزيز نظم إيصال المعونة وإدارتها في كل من البلدان المانحة والبلدان الأفريقية المتلقية. والمجموعة الأفريقية مقتنعة بأن المساءلة المتبادلة ستكفل تحسين الأداء الإنمائي، والزيادات المستمرة في المعونة.

السيد طومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ ٢٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما أن ألبانيا وأوكرانيا وبلغاريا والبوسنة والهرسك، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، ورمانيا، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا، تعلن تأييدها لهذا البيان.

أولا، إني أتكلم باسمي شخصيا؛ ولكني أظن أنني أتكلم نيابة عن زملائي في الاتحاد الأوروبي كذلك، وأرحب بكلمتكم الافتتاحية لهذا النقاش، وخاصة النقاط الأربع التي سلطتم عليها الضوء وهي: أهمية تنفيذ الالتزامات المقطوعة هذا العام، وأهمية البناء على الزخم المكتسب هذا العام، وأهمية أن تُنقل إلى العالم قصة أفريقيا كاملة، وأهمية نتائج محادثات هونغ كونغ التجارية، التي سأنتقل إلى الكلام عنها بعد لحظات.

والاتحاد الأوروبي، بصدد هذه النقاط جميعا، ملتزم بتأدية دور ريادي في المساعدة على تلبية الاحتياجات الخاصة بأفريقيا. وأريد استغلال النقاش في هذا الصباح لتحديد بعض السبل، التي يرجو الاتحاد الأوروبي أن يمضي قُدما فيها بجدول أعمال تنمية أفريقيا في الأشهر القادمة وأن ينفذها.

وتُبرز الوثيقة الختامية اجتماع القمة العالمي في عام ٢٠٠٥ التزام المجتمع الدولي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهي توفر أيضا لمحفل الشراكة الأفريقية مبادئ إطار الشراكة لضمان تحقيق الالتزامات الدولية والأفريقية للقارة. وتمثل جوانب التقدم هذه شراكة بيننا جميعا. وهذان التطوران كلاهما يهيئان لنا أساسا وطيدا لمزيد من البناء، بما في ذلك تهيئة بيئة ملائمة لتنمية القارة الأفريقية كلها. وكما اتفق رؤساء دولنا وحكوماتنا، ثمة ترابط بين السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، ويعزز بعضها بعضا.

وكما قلت، أريد أن أبدأ بالكلام عن التجارة، وهي محرك قدير للتنمية ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتطلع الاتحاد الأوروبي متشوقا إلى تعاون وثيق مع بعض الشركاء في سبيل نجاح جدول أعمال الدوحة للتنمية، وخاصة قبيل اجتماع هونغ كونغ الوزاري البالغ الأهمية الذي تعقده منظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر. ونحن نعتقد أنه سيكون من الممكن – ومن الأمور الحاسمة – إحراز تقدم ملموس في هونغ كونغ، بحيث يتيسر اختتام جولة الدوحة بصورة مبكرة وناجحة، في جميع مجالات التفاوض. ويمكن لجولة الدوحة، بوجود برنامج شامل إنمائي المنحى – يجمع بين تحرير التجارة ووضع القواعد والمعونة التكميلية للمساعدات التجارية أو المساعدات المتصلة بالتجارة — أن تتمخض عن فوائد لجميع الشركاء التجاريين، وخاصة البلدان النامية. ونعتقد أيضا أن من الأمور الهامة إحراز تقدم في مجال التكامل الإقليمي، الذي يمثل عنصرا هاما من عناصر الدخل الذي تدرّه التجارة.

والوصول التفضيلي إلى الأسواق لا يزال هاما، خاصة لأفقر البلدان، التي يقع كثير منها في أفريقيا؛ وتبقى سوق الاتحاد الأوروبي أكثر الأسواق انفتاحا وأهمها، أمام صادرات البلدان النامية، على صعيد عالمي. وخطّتنا ''كل شيء ما عدا الأسلحة'' القائمة منذ عام ٢٠٠١، وفّرت وصول كل صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق معفاة من الرسوم ومن تطبيق نظام الحصص عليها. وكذلك اتفاق كوتونو، فهو يوفر وصولا تفضيليا إلى أسواق الاتحاد الأوروبي لبضائع بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط

الهادئ. ومنذ عام ١٩٨٠، زاد التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والبلدان النامية أكثر من ثلاثة أضعاف، كما أن وجهة خمس مجموع صادرات البلدان النامية هي الاتحاد الأوروبي. وتدخل صادرات البلدان الأفريقية والكاريبية وبلدان المحيط الهادئ إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة ٩٧ في المائة معفاة من الرسوم، كما أن لا وجود فعليا لتصعيد التعريفات الجمركية.

ولكن، كما ذكّرنا للتو المتكلم السابق، سفير ناميبيا، تحتاج أفريقيا إلى مزيد من الدعم لبناء القدرات التجارية في سبيل تحقيق الحد الأقصى من الفرص المستحدثة. والاتحاد الأوروبي هو فعلا أكبر مقدمي المساعدات المتصلة بالتجارة. وفي سبيل مساعدة البلدان النامية على أن تستغل فرص الوصول إلى السوق كامل الاستغلال، تعهد الاتحاد الأوروبي في صيف هذا العام بزيادة هذه المساعدة إلى بليون يورو سنويا.

اسمحوا لي الآن بأن أنتقل إلى موضوع المعونات. يقدم الاتحاد الأوروبي حاليا ما يناهز نصف مجموع الأموال المنفقة على مساعدة البلدان النامية. وكجزء من نهج شامل لمساعدتنا دوليا، يلتزم الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات أكبر وأفضل، وتخفيف الديون المتعددة الأطراف ومصادر ابتكارية تكميلية للتمويل وذلك للمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت الحاضر، هناك أربعة من البلدان الخمسة التي تزيد مساعدتها على الهدف الذي حددته الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي، هي من أعضاء الاتحاد الأوروبي. وفي حزيران/يونيه من هذا العام - كما ذكّرنا ممثل ناميبيا — اعتمد الاتحاد الأوروبي هدفا جماعيا جديدا هو ٠,٥٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٠، كما تعهد بتحقيق هدف ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، مع تحديد هدف ٠,٣٣ في المائة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي انضمت إلى الاتحاد بعد عام ٢٠٠٢. ولا بد لهذا الاتفاق الذي يُعتبر معلما أن يزيد بمقدار ضعفين مساعدة الاتحاد الأوروبي بالنسبة لمستوياتها الراهنة إلى أكثر من ٨٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠. وسيكون نصف هذه المساعدة على الأقل من نصيب أفريقيا.

وفي سبيل التأكد من أن هذه الزيادة الضخمة في أموال المساعدة تُستخدم بصورة فعالة، سيتفق المجلس الأوروبي على استراتيجية جديدة لأفريقيا في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وستكون استراتيجية للاتحاد الأوروبي ككل: للاتحاد ولمؤسساته وللدول الأعضاء. وستنطبق على أفريقيا كلها، لا على بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وسيكون الهدف الرئيسي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جميع بلدان أفريقيا. وستشمل التنمية والأمن وحقوق الإنسان؛ وستُبنى على أساس مبادئ الملكية الأفريقية والمساواة والمساءلة بين الأطراف. وستكون منطلقا لشراكة استراتيجية جديدة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، بما يحدد مجرى العلاقة بينهما على المدى البعيد.

وبغية حصول مواطني أفريقيا على صفقة أفضل، سيكون من المواضيع الرئيسية لهذه الاستراتيجية الدعم والمساعدة لاستحداث مؤسسات أفريقية قوية. وسيشمل ذلك مجموعة مساعدات مالية وعملية لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمؤسسات دون الإقليمية والوطنية في أفريقيا.

ونؤيد بصورة خاصة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والصندوق الاستئماني للأمانة العامة التابع لها، ومما يمكّن الدول الأفريقية من رصد بعضها لأداء بعض. ونرجو أن نرى هذه العملية تمضي قدما في عام ٢٠٠٦. ونحن نوفر بعثات من الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، بغرض رصد الانتخابات في أفريقيا والمساعدة على تعزيز

اعتماد معايير وممارسات انتخابية تتحسن يوما عن يوم. وسندعم الاتحاد الأفريقي في جهوده المبذولة لتحسين الحكم والتكافل الإقليمي والحد من الفقر في أفريقيا، بفضل برامجها الاقتصادية والاجتماعية، بما يشمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وسندعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بتوفير الدعم البرنامجي، بالتعاون مع جهات مانحة أخرى. وسنعمل على تعزيز وحماية كل حقوق الإنسان وحرياتها الأساسية، بتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في إطار النظام الدولي لحقوق الإنسان وبدعم الآلية الخاصة بحماية حقوق الإنسان. وسنعمل على تنفيذ حكم القانون، باعتباره أساسا لاحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية، وذلك بتقديم الدعم لبناء المؤسسات.

وعلاوة على ذلك، سيواصل الاتحاد الأوروبي، في سبيل ضمان استفادة شعب أفريقيا من ثروة أفريقيا، دعمه السياسي والمالي كليهما للدول الأفريقية التي تتصدى للفساد. وستضمن الاستراتيجية المشتركة للاتحاد الأوروبي وأفريقيا تدفق مزيد من المعونات إلى البلدان المتمتعة بحكم رشيد، مع إيلاء الاهتمام لكل الدول الضعيفة. كما ستلتزم سائر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالتصديق المبكر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وبسن القوانين لإرجاع الأصول المسروقة.

يُسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وفاة ٦ ملايين شخص كل سنة في العالم النامي. وقد أكدتم أنتم نفسكم هذا الصباح بقوة، سيدي الرئيس، على أثر الملاريا خاصة. وعلينا أن نعمل كلنا باستعجال لمعالجة تأثير تلك الأمراض المعدية الرئيسية بتعزيز النظم الصحية التي تيسِّر اتباع نهج متكامل للوقاية والعلاج والبحث. وكل هذه المسائل تتطلب مزيدا من الموارد حتى يتسنى لأفريقيا أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية. ويؤكد برنامج عمل الاتحاد الأوروبي، الذي أعلن عنه في وقت سابق من هذا العام، على استراتيجيتنا المستقبلية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. وإننا ملتزمون ببلوغ هدف تعميم الحصول على خدمات الوقاية بحلول عام ٢٠١٠.

إن الاتحاد الأوروبي من المساهمين الرئيسيين في وضع برامج لمكافحة الملاريا مبنية على الأدلة وتنفيذها تنفيذا فعالا وفي العمل على زيادة إمكانية تحمل تكاليف الأدوية المضادة للملاريا. ويدعم الاتحاد الأوروبي الأبحاث الرامية إلى إيجاد أدوية أنجع ضد الملاريا ولقاح فعال. وتعمل بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حاليا مع بعض الشركاء التزام مسبق للسوق بشأن إيجاد لقاح للملاريا. والاتحاد الأوروبي مناصر قوي لشراكة دحر الملاريا وعمل منظمة الصحة العالمية، وكلاهما أمران حيويان لزيادة مستوى الاستجابة الدولية للملاريا.

لقد كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية من الأعضاء المؤسسين للصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. ولقد تعهدنا حتى الآن بمبلغ ٤,٥ بليون دولار، وهو ما يعادل أكثر من نصف الأموال المتعهد بها لذلك الصندوق. ويخصص أكثر من ثلثي أموال الصندوق لأفريقيا جنوب الصحراء.

لقد ذكرنا زميلنا الناميبي بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المجدية في بيئة يسودها العنف وانعدام الأمن. ويرحب الاتحاد الأوروبي بعزم أفريقيا على التصدي لمشاكل انعدام الأمن والاستقرار في تلك القارة. وقد سعى الاتحاد الأفريقي، خلال السنوات القليلة الماضية، إلى تحويل وتطوير الهيكل الأمني الأفريقي من خلال إنشاء مجلسه للسلام والأمن، والتخطيط لإنشاء فريق الحكماء والنظام القاري للإنذار

المبكر وكذلك عن طريق إحراز تقدم في اتجاه إنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية. وقد تعزز ذلك الالتزام في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في سرت هذه السنة، حيث التزم القادة، كما يذكر الأعضاء:

”بالتصدي للصراعات وعدم الاستقرار السياسي في القارة بهدف جعل أفريقيا خالية من الصراعات بحلول عام ٢٠١٠ بتحديد مزيد من الموارد كأولويات وتخصيصها للتصدي للصراعات وللتعمير وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات...“.

وإن الاتحاد الأوروبي ملتزم تمام الالتزام بتلك الجهود وبالاضطلاع بدور مهم في خطة السنوات العشر لبناء القدرات مع الاتحاد الأفريقي، وهو ما دعا إليه مؤتمر القمة العالمي قبل بضعة أسابيع فقط. وسيواصل الاتحاد الأوروبي حواره مع الاتحاد الأفريقي بغرض إنشاء روابط مؤسسية وتحديد برنامج عمل تنفيذي شامل، ولا سيما بشأن السلام والأمن. وفي ذلك السياق، يظل عقد مؤتمر قمة أوروبي – أفريقي ثان في الوقت المناسب، كما توخى إعلان القاهرة، من أهم أهداف الحوار بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. كما يرحب الاتحاد الأوروبي بالالتزامات التي تعهدت بها مجموعة الثمانية لدعم القدرات الأفريقية في مجال السلام والأمن.

إن أحدى أهم أدوات الاتحاد الأوروبي لدعم الجهود الأفريقية في مجال السلام والأمن هي مرفق السلام في أفريقيا، وهو أداة قيمتها ٢٥٠ مليون يورو لتمويل عمليات دعم السلام في أفريقيا التي تقودها أفريقيا. ويديره الأفارقة ويمدونه بالموظفين، وهو سيساعد على بناء القدرة الطويلة الأجل في الاتحاد الأفريقي وفي المؤسسات الأفريقية دون الإقليمية بغية منع حدوث الأزمات وإدارتها وتسويتها. وقد وفر مرفق السلام الدعم حتى الآن دعما لقيادة الاتحاد الأفريقي في دارفور بتوفير أكثر من ٩٢ مليون يورو لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. ووفر الاتحاد الأوروبي ٦ ملايين يورو لإدارة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي من أجل خططها لبناء القدرات. كما أننا حاليا بصدد النظر في الطريقة التي يمكننا بها أن نواصل توفير الدعم للبعثات التي ستقودها أفريقيا في المستقبل عن طريق مرفق السلام في أفريقيا.

غير أنه، بطبيعة الحال، ينبغي ألاّ تتعلق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي بشأن السلام والأمن بالمال فقط. ويأمل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي كذلك أن يزداد في المستقبل التعاون في مجالات مثل التخطيط والقدرة على الإدارة وتشاطر المعلومات بشأن المبدأ والمعايير والدعم اللوجستي. وفي هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى دعم الاتحاد الأوروبي للسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع. كما سيواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع الشركاء الأفريقيين والشركاء الآخرين لمراقبة تدفق الأسلحة بشكل غير منضبط على القارة. وزيادة على ذلك، هناك حاجة إلى ضمان إمكانية تنسيق قدرات الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وانسجامها مع قدرات الأمم المتحدة.

لن يكون من الصواب أن أختم كلمتي، سيدي الرئيس، دون أن أؤكد على أهمية لجنة بناء السلام؛ وقد فعلتم ذلك أنتم بنفسكم. إن لجنة بناء السلام بالنسبة لأفريقيا وأوروبا من أهم المكافآت التي تمخض عنها مؤتمر القمة ومن أهم الأولويات. وقد برهنت تجربة الفريق الاستشاري المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على الدور المركزي الذي يضطلع به بناء السلام في مراحل ما بعد الصراعات في ضمان الانتقال السلس إلى الاستقرار والتنمية. لقد اتسمت جهود المجتمع الدولي لوقت طويل في مجال بناء السلام في

أفريقيا وفي أماكن أخرى بالتدخلات التجزيئية وغير المنسقة، وغالبا ما كانت تفتقر إلى الملكية الوطنية. والنتيجة هي تلك الإحصائية المعروفة التي تفيد أن نصف البلدان الخارجة من الصراعات تقريبا يرجع إلى الصراع في غضون عقد واحد. إنه يقع على عاتقنا واجب أخلاقي وسياسي واقتصادي يتمثل في تحسين نهجنا ومساعدة تلك البلدان على تحقيق سلام دائم ومستدام.

ستكون لجنة بناء السلام هي منتدى كل الأطراف ذات الصلة ببناء السلام حتى يتسنى تحسين التنسيق والإنجاز حقا. إنها ستبقي البلدان الهشة تحت الأضواء السياسية وهي تتنقل إلى التنمية، كما أنها ستكون وسيلة للمساعدة على تعبئة التمويل المتواصل لبناء السلام. علينا أن نمضي قدما ونتفق بسرعة على طرائق لجنة بناء السلام حتى تكون مستعدة للعمل بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، كما تعهدنا بذلك في مؤتمر القمة. ويجب أن نفعل ذلك، على الأقل من أجل أفريقيا.

وبصفة أكثر شمولا، ينبغي أن تضطلع منظومة الأمم المتحدة بأكملها بدور هام في دعم التنمية الأفريقية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولتحقيق الأمن والاستدامة عبر القارة. ويشمل هذا عمل الوكالات على المستوى القطري وكذا أنشطة الأجهزة الأساسية، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن. كما أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي جرى إصلاحه دورا هاما، خصوصا في تعزيز ورصد تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

إن الاتحاد الأوروبي لفخور بسجل الشراكات مع أفريقيا. وسنواصل العمل دون كلل مع أصدقائنا وشركائنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونبقى مقتنعين بأن الأهداف الإنمائية للألفية ممكنة التحقيق ولو كانت طموحة. ونحن نعدُّ الموارد والاستراتيجية المطلوبة لتحقيق ذلك الطموح. كما نتطلع إلى اليوم الذي سنواجه فيه هذا التحدي عبر أرجاء القارة الأفريقية.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): أود، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أن أشكركم يا سيادة الرئيس على بيانكم الافتتاحي هذا الصباح، الذي حدد مسار ومحور تركيز هذه المناقشة.

وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على تقريره عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير الموحّد الثالث عن التقدم المحرز في التنفيذ، والدعم الدولي، الوارد في الوثيقة (A/60/178) . بالنسبة لمجموعة الـ ٧٧ والصين، مناقشة هذا الصباح استمرار ضروري للتركيز هذا العام على احتياجات أفريقيا الخاصة. فهذه أوقات حرجة بالنسبة لشعب تلك القارة، ولكننا نرى بوارق أمل.

لقد جرى النظر أثناء هذا العام في عدة تقارير، لا سيما تقرير مشروع الألفية وتقرير لجنة أفريقيا، ركّزت على أساليب توليد زخم جديد للتنمية في أفريقيا. اتخذت قرارات هامة، وقطعت التزامات محددة لتعبئة الموارد من أجل تنمية أفريقيا. وإذا توبعت ونفذت هذه القرارات والالتزامات، فإن آفاق المستقبل ستكون أفضل.

ونستطيع أن نرى من خلال تقرير الأمين العام أن تطورات إيجابية قد حدثت في تنفيذ الشراكة الجديدة. ويقدم التقرير أمثلة مفصّلة على التقدم المحرز في مجالات الزراعة والصحة والتعليم والبنى التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونحن مقتنعون بأنه يوجد مجال كبير للبناء على هذه الإنجازات.

إلا أن عدة عوامل لا تزال تقيد التقدم. ويتعلق العامل الأول بمسألة الموارد. فالاحتياجات اللازمة لبناء البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية كبيرة. فعلى سبيل المثال،

تلفت الفقرة ١٥ من تقرير الأمين العام الانتباه إلى عدم توفر الموارد البشرية المؤهلة في قطاع الصحة، وما يشكله ذلك من تحدٍ خاص للبلدان الأفريقية، حيث يغادر المحترفون في ميدان الصحة بحثاً عن فرص أفضل في البلدان المتقدمة النمو. وحل هذه المشكلة المتنامية باستمرار يتطلب عملاً منسقاً من الدول الأفريقية والدول المتلقية.

وبالمثل، في ضوء الأثر المدمر لفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل على التنمية الاجتماعية الاقتصادية للقارة، يلزم توفير موارد كبيرة لدعم الجهود بغية التصدي بفعالية لهذه الأوبئة. وقد أكدت نتيجة اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على بعض السبل المهمة التي يمكن النهوض بها ليتسنى ضمان زيادة المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف لتعزيز النظم الصحية الأفريقية. ولا نزال ندعو إلى أن يتاح لأفريقيا مزيد من إمدادات الأدوية الرخيصة التي يمكن الحصول عليها.

وبالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن الاتجاه منذ عام ٢٠٠٢ يميل إلى زيادة حجم هذه المساعدة لأفريقيا. والالتزام الذي قطعه الاتحاد الأوروبي مؤخراً على نفسه بوضع جدول زمني لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وبمضاعفة المساعدة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠ تطورات إيجابية، نرحب بها. إلا أنه لا يزال يوجد سبب للقلق. فالفقرة ٣٨ من تقرير الأمين العام تبين الحاجة إلى زيادة الموارد الموجهة نحو برامج وقطاعات الشراكة الجديدة الرائدة وزيادة الاهتمام بتزايد دعم الميزانية المخصصة للتنمية. والمطلوب أيضاً استمرار بذل الجهود الرامية إلى تحسين نوعية وفعالية المساعدة، بمشاركة كاملة من جانب البلدان المانحة والمتلقية على حد سواء.

وتدفقات المساعدة الأجنبية المباشرة إلى أفريقيا مجال آخر يتطلب اهتماماً خاصاً. فعلى الرغم من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد دولي من ١٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٤، فإن نصيب أفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لا يزال مجرد ٠,٣ في المائة. ونعتقد بوجود حاجة إلى مزيد من المبادرات الإبداعية وبذل مزيد من الجهود الرامية إلى بناء الثقة وتطوير البنى التحتية بغية زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأفريقية. ونتطلع إلى تحقيق نتائج جيدة من المفاوضات الجارية حول اقتراح إنشاء مرفق مناخي للاستثمار في أفريقيا، الذي أيدته أمانة الشراكة الجديدة وجهات مانحة رئيسية ثنائية ومتعددة الأطراف.

وبالنسبة للدين، موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين معروف جيداً. فمبادرات تخفيف عبء الدين ينبغي أن تضاف إلى الموارد المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التنمية، وينبغي أن تكون شاملة، لتتمكن جميع البلدان النامية المثقلة بالديون من الاستفادة على نحو مناسب.

وبالنسبة للتجارة، يوفر الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية القادم فرصة مهمة لاتخاذ قرارات هامة لإصلاح نظام التجارة العالمي بغية توفير فرص أفضل لإسهام التجارة في نمو وتنمية أفريقيا على الأجل الطويل. ونتوقع بذل كل جهد ليتسنى تحقيق أبعاد التنمية لبرنامج عمل الدوحة.

وبالنسبة لدور الأمم المتحدة، تشير الفقرة ٥٦ من تقرير الأمين العام صواباً إلى الحاجة لقدر أكبر من التعاون في إطار منظومة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الشراكة الجديدة. فهذا أحد المجالات التي يتعين زيادة الجهود المبذولة فيه. ولذلك، نؤيد الاقتراحات التي قدمت لتحسين التنسيق بين

الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بغية تعزيز التعاون والاتساق في إطار منظومة الأمم المتحدة لدعم الشراكة الجديدة.

وينبغي أن نفي بالتزاماتنا بدعم الشراكة الجديدة. ويحدد التقرير هذه المسألة بوصفها أحد التحديات الرئيسية في ضمان تنفيذ الشراكة الجديدة بفعالية وفي الوقت المناسب على نحو يولد نتائج مهمة لأفريقيا. وفي هذه العملية، نود أن نحذر بشكل خاص من فرض شروط مقيدة على برامج التعاون الاقتصادي. وينبغي أن تصمم تلك البرامج وفقاً للأولويات والاستراتيجيات التي تحددها كل دولة، وأن تعدل لكي تلائم البيئة المؤسسية والثقافية لكل دولة. ومن المهم أن تطبق هذه البرامج على أساس الملكية الوطنية بغية تحقيق أقصى فائدة في عملية التنفيذ.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أُعرب مرة أخرى عن أسفي لأنه تعين علينا اتخاذ ترتيبات مؤقتة لعقد اجتماعنا في هذه القاعة. وإذا كان الممثلون يفضلون الكلام من مقاعدهم، فبوسعهم أن يفعلوا ذلك؛ وأترك الخيار لهم. ويعزى ذلك إلى ظروف الطقس والحاجة الواضحة إلى ترميم مبنى الأمم المتحدة. وآمل أن يتفهم الأعضاء ذلك.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تقديم الشكر إليكم يا سيادة الرئيس على البيان الحافل بالأفكار الذي أدليتم به في بداية مناقشتنا. فهو سيكون نقطة مرجعية مفيدة في مداولاتنا.

إنني أتشرف بوجه خاص أن أتكلم نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في مناقشة اليوم بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. والجماعة الكاريبية تضم صوتها بالكامل إلى البيان الذي أدلى به قبل هنيهة ممثل جامايكا الدائم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

والجماعة الكاريبية ترى أن اعتماد الشراكة الجديدة انعكاس لتصميم أفريقيا على تسخير مواردها لتخليص شعبها من الفقر والتخلُّف والتهميش. ونحن على اقتناع بأن الشراكة توفِّر إطار عمل حيويا وموثوقا به ليس لتعبئة جهود الأفارقة أنفسهم فحسب، ولكن أيضا لحشد الدعم الفعَّال من جانب المجتمع الدولي.

والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تشجعت بالريادة التي أظهرتها البلدان الأفريقية في وضع الأسس للتنمية الطويلة المدى وتهيئة الظروف للسلام والأمن الدائمين في تلك القارة. وكان الاتحاد الأفريقي قوة إيجابية للتغيير في القارة وشريكا ذا مصداقية للمجتمع الدولي في تعزيز مطامح التقدم الإنساني في أنحاء العالم.

ونحن نتابع باهتمام بالغ الجهود المبتكرة للاتحاد الأفريقي لوضع الترتيبات المؤسسية من أجل الإسراع بالتكامل في القارة وتمكين أفريقيا من الاضطلاع بدورها الصحيح في العالم. ونشاطر الاتحاد الأفريقي الالتزام المشترك بالحكم الرشيد في إدارة شؤون شعوبنا. وهذه الجهود، في رأينا، جديرة بدعم المجتمع الدولي اللامحدود. والجماعة الكاريبية تهنئ الاتحاد الأفريقي على إنجازاته وتتعهد بالدعم والتعاون المتواصلين في هذا الصدد.

وروابط التضامن والتعاون التي تجمع بين أفريقيا ومنطقة الكاريبي منذ زمن طويل تلقت دفعا مرحبا به بقرار الاتحاد الأفريقي بضم المتباعدين في الشتات كإقليم سادس وبإشراك ممثلي الشتات الكاريبي في مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمجموعة الاستشارية للمجتمع المدني. ووفقا لذلك القرار، رعت حكومتا جامايكا وجنوب أفريقيا، خلال شهر آذار/مارس من هذا العام، مؤتمرا في إطار الموضوع ”نحو الوحدة والعمل المشترك للأفارقة والمغتربين الأفارقة في منطقة الكاريبي من أجل عالم أفضل“. ولقد أوصى المؤتمر، الذي شاركت فيه الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، وممثلو القطاع العام والمجتمع

المدني، بتطوير أوسع لآلية حقيقية لإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية، وحدد مجالات معينة للتعاون وبناء الروابط بين البلدان في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، ودعا إلى التعاون فيما بين أفراد المجتمع المدني، ووافق على أن تقوم الجماعة الكاريبية والاتحاد الأفريقي باستكشاف السُبُل لتسخير الدبلوماسية الدولية لتعزيز أهدافنا المشتركة في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. ولقد تلقَّت نتائج المؤتمر تأييد رؤساء الجماعة الكاريبية خلال اجتماعهم السنوي السادس والعشرين، المعقود في هذا العام في سانت لوسيا، كعلامة لبداية فصل جديد واعد بالخير في العلاقات بين منطقتينا على كل المستويات.

ودعوني أعلِّق الآن بإيجاز على التقرير الموحَّد الثالث بشأن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي للشراكة الجديدة، كما ورد في الوثيقة A/60/176. والتقرير، في رأينا، يوفر استعراضا شاملا مفعما بالأمل للتطورات خلال العام الماضي. ويشير إلى أن عام ٢٠٠٥ تميَّز بأعمال إقليمية هامة واستجابة دولية عظيمة لدعم التنمية الأفريقية. والجماعة الكاريبية ترحب بالتطورات الواعدة بالخير في القارة في مجالات قطاعية معينة، مثل البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصحة والتعليم والبيئة والسياحة والزراعة قادتها البلدان والمنظمات الأفريقية. وفيما يتعلق بالزراعة، فإن توسيع خارطة الطريق لبرنامج التنمية الزراعية الأفريقية الشاملة الذي سلَّم بأنه أهم تطور في ذلك المجال خلال العام الماضي، يحتضن إمكان تعزيز ''الثورة الخضراء'' في القارة وتقوية أُسس التنمية الطويلة الأجل.

وبالرغم من تلك الإنجازات المشجعة، تقف عقبات عديدة في طريق تحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية. ويسترعي التقرير الانتباه إلى عدد من التحديات والعقبات الكثيرة التي تحدق بتنفيذ الشراكة الجديدة. وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) إلى جانب الأمراض المعدية الأخرى تقضي على أرواح العديد من رأس المال البشري والبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. وعبء الديون الثقيلة في أفريقيا يظل أحد عوامل الاستنزاف الرئيسية لإمكان تنميتها. والقارة تفتقر إلى الموارد المالية المطلوبة لتوليد مستويات النمو الضرورية للحدّ من الفقر. ومشاركة أفريقيا في التجارة العالمية ما تزال هامشية، وبينما شهدت المنطقة مؤخرا تطورات إيجابية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن هذه المكاسب تحتاج إلى توطيد عن طريق إطار عمل دولي ميسِّر لدعم الجهود في القارة لتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار.

وهذه الحالة تمثل تحديا رئيسيا، ليس بالنسبة لأفريقيا فحسب، بل للمجتمع الدولي بأسره. فهي تؤكد الأهمية الحاسمة للالتزام الطويل الأمد بالنسبة لأفريقيا وشركائها في التنمية بغية ضمان التحقيق الكامل لأهداف الشراكة الجديدة للتنمية من أجل أفريقيا.

والمبادرات التي اتخذها المجتمع الدولي مؤخرا تعطي أملا في إمكانية تحقيق هذا الالتزام فعلا من أجل المصلحة المتبادلة لأفريقيا وشركائها في التنمية. ونحن نرحب بخطة عمل أفريقيا لمجموعة الثمانية، وهي الخطة التي تعد بتخفيف الديون، وزيادة تدفق الإعانات، والتزام بتحسين وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق العالمية، واتفاق بتوفير مساعدات طبية للقارة. كما نرحب بالتزامات الشركاء المتقدمي النمو بتحقيق هدف الـ ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥. ونظل على أمل في أن تلك الالتزامات ستنفذ على وجه السرعة.

ونلاحظ، مع ذلك، أنه حتى إذا طُبقت تلك التدابير، فهناك تطورات في عدد من المجالات، مثل تسويق السلع

الأساسية، بما في ذلك السكر والقطن، التي يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على مستقبل بلدان عديدة في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي. ولذا ندعو إلى الاهتمام الدولي المجدد بالحاجة إلى الترابط في التنمية، والتجارة وسياسات التمويل للحيلولة دون تآكل مكاسب التنمية وزيادة حدة الفقر في الدول النامية. ونتطلع أيضا إلى اجتماع منظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ كاختبار هام للالتزام بوضع التنمية في مركز المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

وفي التحليل النهائي، في حين أن المسؤولية الرئيسية عن تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة تقع على عاتق الأفارقة أنفسهم، فإن مصير القارة لا يعتمد على أعمال الأفارقة فحسب، بل أيضا على أعمال المجتمع الدولي، الذي يمكنه إما أن يدعم أو يقوض المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة. والوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ تعهدت بأن يوطد المجتمع الدولي دعمه لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا وأن يتخذ تدابير محددة لمصلحة البلدان الأفريقية. وينبغي الآن أن نولي اهتمامنا العاجل لتنفيذ تلك الالتزامات.

والجماعة الكاريبية من جانبها، تربطها بأفريقيا علاقات الصداقة والتضامن في النضال التاريخي، تظل ملتزمة بالاضطلاع بدور إيجابي وبنَّاء لدعم المطامح المجسَّدة في الشراكة الجديدة.

السيد هاييما (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بأن أتكلم نيابة عن أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي: أنغولا وبوتوسوانا وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا وسوازيلند وزامبيا وزمبابوي.

بادئ ذي بدء، نود أن نهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الستين. ونحن على ثقة بأن خبرتكم الواسعة وقيادتكم المتمرسة ستقودانا إلى دورة ناجحة. والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تتعهد بتقديم الدعم والتعاون. وهي تضم صوتها بالكامل إلى البيان الذي أدلى به وفد ناميبيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية والذي يشير إلى الخطوات البارزة التي تخطوها أفريقيا، بالشراكة مع المجتمع الدولي، لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ترحب بالتقرير الموحد الثالث للأمين العام عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الوارد في الوثيقة A/60/178، وكذلك تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، الوارد في الوثيقة A/60/182. ويؤكد التقريران على التقدم المحرز حتى الآن نحو إدراك تطلعات أفريقيا للقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة والسلام الدائم. ولعل ما هو أكثر أهمية أن التقريرين يدعوان إلى جهود دولية أكثر تضافراً للتصدي للتحديات والقيود المتنامية التي ما زالت تقوض التنمية في أفريقيا.

ومنذ أربع سنوات، اعتمدت أفريقيا الشراكة الجديدة (نيباد) باعتبارها إطاراً للسياسات الإقليمية لتسترشد به القارة في مسعاها لتحقيق الرفاه والاستقرار الاقتصاديين. ونيباد ترتكز على المبادئ الأساسية للملكية والقيادة والمساءلة الأفريقية، إلى جانب الحكم الرشيد وصون السلم والأمن. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تتوخى شراكة قوية مع المجتمع الدولي تقوم على أساس حسن النية والاحترام المتبادلين والتضامن، وهو البرنامج الذي اعترفت

هذه الهيئة به بوصفه إطاراً ينبغي أن يساعد المجتمع الدولي أفريقيا من خلاله.

ونحن نسلم إذاً، كما نفعل ذلك اليوم، بأن الحكومات الوطنية والجماعات الاقتصادية الإقليمية لها دور هام في تحقيق وتنفيذ مبادرة نيباد. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أؤكد على الجهود التي تبذلها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لمواءمة أولوياتها التنموية مع نيباد من خلال خطة التنمية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية، ولاسيما في مجالات برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا والبيئة؛ والتعليم والصحة؛ والعلم والتكنولوجيا؛ وتطوير الهياكل الأساسية والسياحة؛ وتعبئة الموارد؛ وبناء القدرات وتعميم المنظور الجنساني ومشاركة المجتمع المدني؛ والديمقراطية والسلام والأمن والإدارة. وتحقيقاً لتلك الغاية، تُوْلى الأولوية لمواءمة السياسات وتنسيق تنفيذ البرامج الرئيسية في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية، بصورة تتماشى مع خطة التنمية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية والأهداف الإنمائية للألفية ونيباد.

فضلاً عن ذلك، ومنذ عام ٢٠٠٤، كثفت أمانتا الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ونيباد من التنسيق والمشاركة في الأنشطة الإنمائية ذات الصلة بالمبادرة الجديدة، وكثفتا تعبئتهما للموارد للإسراع بتنفيذ المشاريع. ولا شك أن هذه العلاقة ستتسع أكثر لتشمل الإسهام في تحقيق مزيد من التماسك وتنسيق الأولويات والخطط، إلى جانب تحقيق إمكانية تشاطر الخبرات والموارد في المجالات الحساسة.

والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لديها جدول أعمال مشترك موجه نحو تعزيز وتحقيق التنمية المستدامة والسلام والاستقرار والديمقراطية. وما فتئنا نسلم بأن الحكم السياسي والاقتصادي الصالح مطلب أساسي مسبق لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نلاحظ أن نصف الدول الأعضاء في الجماعة انضمت إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وتلك أفكار هامة تؤيدها كل من الجماعة الإنمائية ونيباد تأييداً تاماً.

ولذلك، ستواصل الجماعة السعي إلى تعزيز التنسيق بين برامجها التنموية ونيباد، وستعملان معاً لتنفيذ مشاريع تحقق منافع اقتصادية واجتماعية مباشرة للبلدان الأعضاء في الجماعة؛ وتسهم في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية البشرية؛ فتحقيق وفورات الإنتاج الكبير في إطار تنسيق إقليمي للاستثمارات أو العمليات سيؤدي إلى وفورات كبيرة في التكاليف' إلى جانب الفوائد التي ستنعكس على العمالة؛ وإطلاق العنان للقدرات الاقتصادية للمناطق والبلدان الأقل نمواً للنهوض بتنمية متوازنة ومتكافئة؛ والإسهام في إدماج الجماعة الاقتصادية لتنمية الجنوب الأفريقي في الاقتصاد الإقليمي والقاري والعالمي؛ والإسهام في اندماج الأسواق، وبالأخص من خلال تسهيل حرية نقل البضائع والخدمات وعناصر الإنتاج؛ والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين.

وقد عززت أمانتا نيباد والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي جهودهما لتوفير الأموال لتنفيذ مشاريع تنموية في إطار الشراكة الجديدة. وفي هذا السياق، تجري مشاورات مكثفة حالياً للإسراع بتنفيذ خطة العمل قصيرة المدى لبناء الهياكل الأساسية وبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا. وفضلاً عن ذلك، ارتأت الجماعة أيضاً أن ثمة ضرورة لتطوير الهياكل الأساسية للنقل في بعض الممرات الإقليمية الرئيسية في إطار خطة عمل نيباد قصيرة المدى.

وما زالت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تواجه وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يهدد بعكس مسار كل المكاسب التنموية التي حققناها عبر السنين. وفي عام ٢٠٠٤، فإن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني

بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قدر بأن ثلث المصابين بهذا الفيروس على مستوى العالم يعيشون في البلدان الأعضاء في تلك الجماعة. ومع ذلك، فإننا نولي الأولوية القصوى لمكافحة ذلك الوباء والأمراض المعدية الأخرى، مثل الملاريا والسل، التي تقضي على سكاننا المنتجين. وللتغلب على تلك الأوبئة على المدى البعيد، سنستمر في الاعتماد على دعم شركائنا التنمويين.

والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ترحب بالتعهدات الأخيرة بزيادة الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، والجهود التي بذلت مؤخراً لزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية من خلال تخصيص نسبة ٧، . في المائة لذلك الغرض. وفي هذا الصدد، نشيد بالاتحاد الأوروبي لتحديد جداول زمنية لتحقيق ذلك الهدف الذي تأخر طويلاً. وبالمثل فإننا نشيد ونرحب بمبادرة مجموعة الثمانية الخاصة بشطب ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ١٤ منها في أفريقيا، بنسبة ١٠٠ في المائة.

وقد لاحظ الأمين العام في تقريره أن تقدماً كبيراً قد أُحرِز في تنفيذ مبادرة النيباد، ويعزى ذلك أساساً إلى الدعم الكبير الذي يقدمه شركاؤنا في التنمية، والذي تدين لهم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بل وبقية أفريقيا بالامتنان له. ومع ذلك، يُبرز الأمين العام أيضاً التحديات الملحة التي تمثلها المساعدات الإنمائية الرسمية غير الكافية، وتزايد أعباء الديون، والنظام التجاري العالمي غير المنصف وغير المتكافئ، والتدني الشديد في تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى أفريقيا.

ومن دواعي قلقنا البالغ أن أفريقيا ما زالت تتلقى أقل نصيب من تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية على صعيد العالم. ويقلقنا أيضاً عبء الديون الذي لا قبل لأفريقيا بتحمله. مثلاً، فإن إجمالي مديونية البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يبلغ ٧٨,١ بليون دولار، وتصل قيمة خدمة الدين إلى ٦,٨ بليون دولار سنوياً. وما يتحقق تقدم في تلك المجالات، فإن تنفيذ الشراكة الجديدة وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً سيبقى مستعصياً. لذلك، لا بد من الوفاء بكل الالتزامات المتعهد بها على وجه السرعة إن كان لأفريقيا أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية وأن تنفذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، بما فيها أوراق استراتيجية خفض مستوى الفقر وجميع البرامج والمشاريع التي تجسدها مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

وختاماً، فإن الأمين العام يشير في تقريره إلى أنه،

> ”هذه مرحلة الفرص السانحة لإحراز تقدم في تنمية أفريقيا ضمن الإطار الأساسي للسياسات الذي تتيحه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويكمن التحدي الرئيسي في استغلال الفرصة المتاحة والحفاظ على الزخم“ (A/60/178، الفقرة ٥٩)

والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لا يسعها إلا أن توافق الأمين العام أنه ما من إطار سياسي إقليمي أفريقي في الماضي انطوى على مثل هذا الوعد الكبير أو تلك القدرات الهائلة للتنمية، أو ولَّد كل هذا الأمل والدعم الدولي. ولن يحالفنا التوفيق إلا إذا استمعنا إلى نصح الأمين العام ولم نهدر الزخم الهام في هذه المرحلة الدقيقة.

السيد حميدون (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): إن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا – جمهورية إندونيسيا وبروني دار السلام وتايلند وجمهورية سنغافورة وجمهورية الفلبين وجمهورية فييت نام الاشتراكية ومملكة كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا واتحاد ميانمار – تود أن تؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتود الرابطة أن تشكر الأمين العام على تقريره الشامل والوافي عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدعم الدولي لها، كما ورد في الوثيقة A/60/178.

منذ إطلاق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا قبل أربع سنوات يجري تحويل الشعوب الأفريقية نحو المزيد من التكامل والوحدة. وتصميم البلدان الأفريقية على حفظ هذا الزخم الإيجابي، رغم التحديات العديدة والمعقدة، تصميم يبعث حقا على الإعجاب. ونعلم من تقرير الأمين العام أن البلدان الأفريقية اتخذت إجراءات على جبهات عديدة، تشمل تطوير البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصحة والتعليم والزراعة والعديد من المجالات الهامة الأخرى. ولقد تعهد المجتمع الدولي بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وبالاستجابة الدولية الملائمة ستتاح للبلدان الأفريقية فرصة أكبر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإدماج أنفسها في الاقتصاد العالمي بشكل أفضل. وفي ذلك الصدد، تأمل الرابطة في إمكانية زيادة تعزيز الشراكات من أجل تنمية أفريقيا.

إن الشراكة بين آسيا وأفريقيا قائمة منذ فترة طويلة وقد تم تعزيزها بشكل أكبر في المؤتمر الآسيوي الأفريقي الاستهلالي في باندونغ عام ١٩٥٥. ولقد أسفرت تلك المناسبة التاريخية عن ظهور روح فريدة من التقارب والتضامن معروفة باسم ”روح باندونغ“ بين بلدان المنطقتين. إن مؤتمر القمة الآسيوي الأفريقي لعام ٢٠٠٥، واليوبيل الذهبي للمؤتمر الآسيوي الأفريقي لعام ١٩٥٥، الذي احتُفل به في وقت سابق من هذا العام في إندونيسيا، قد أحيا التزام القارتين ببناء عالم يرتكز على مبادئ السلم والأمن والاستقرار والازدهار. ويتم الآن بناء جسر ممتد على المحيط الهندي، ويربط قارتي آسيا وأفريقيا من خلال الشراكة الجديدة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية.

إن هناك أرضية مشتركة كبيرة بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والشراكة الجديدة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية، حيث أن التحديات التي تتصدى لها أفريقيا تشبه التحديات التي واجهتها بلدان نامية أخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما فيها بلدان الرابطة. ومازال الفقر موجودا في مناطق ريفية وحضرية. وكلتا المنطقتين تواجه أيضا وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمراضا معدية أخرى، مثل السل والملاريا. وقوى الكوارث الطبيعية المدمرة أضرت أيضا بحياتنا. وبوجوه الشبه هذه، من الطبيعي أن تعمل آسيا وأفريقيا معا. وفي ذلك الصدد، بوصف الرابطة منظمة دون إقليمية، فإنها تود كثيرا أن تجري حوارا أكبر وأن تقيم تعاونا أكبر في التحقيق الكامل للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والشراكة الجديدة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية. وحوار كهذا جار، ومن ضمنه الحوار الذي يجري في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا ومؤتمر المنظمات دون الإقليمية الآسيوية والأفريقية، الذي تشارك فيه الرابطة بنشاط.

وأود أن أعيد التأكيد على التزام الرابطة بالتنفيذ الناجح لهاتين الشراكتين، وهما جهدان مكملان بعضهما لبعض، ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه الكامل لهما.

سأدلي الآن ببيان باسم بلدي، ماليزيا.

تود ماليزيا أن تغتنم هذه الفرصة لتتقدم بأطيب تمنياتها للسيد إبراهيم اغبولا غمبري، وكيل الأمين العام ومستشاره الخاص لأفريقيا، بمناسبة تعيينه الجديد في منصب وكيل الأمين العام في إدارة الشؤون السياسية، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥. ونحن واثقون بأن الأمين العام سيعين على وجه السرعة مرشحا ذا قدرة عقلية وصفة خلقية مساويتين لمنصب المستشار الخاص لأفريقيا، حيث أن

اختصاص هذا المنصب – الذي يقتضي تعزيز الدعم الدولي للشراكة الجديدة وتنمية أفريقيا – يتسم بأهمية كبيرة حقا.

وكما أعلنا في الماضي، تنظر ماليزيا إلى الشراكة الجديدة بوصفها مشروعا شجاعا وجريئا تقوم به البلدان الأفريقية لمنع المزيد من تهميشها في عملية العولمة. وفي الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية للاندماج في الاقتصاد العالمي يجب أن تمتلك بأنفسها برامجها الإنمائية، بالشراكة مع الوكالات الدولية ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، نحن نرى أن الشراكة الجديدة هي البرنامج الاجتماعي الاقتصادي الأكثر قابلية للتطبيق لتحقيق النمو الاقتصادي المستمر الذي بدوره سيسهم في تعزيز الديمقراطية وسيمكّن جميع شعوب القارة من التمتع بحقوق الإنسان بقدر أكبر.

لقد رحبت ماليزيا بالجهود المبذولة لجلب التنمية إلى أفريقيا عبر الشراكة الجديدة وأيدتها بشدة. ونثني على البلدان الأفريقية لدعم وتبني المبادرة في برامجها الإنمائية. ونشيد أيضا بزعماء أفريقيا على التزامهم المستمر باتخاذ خطوات جريئة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية المستدامين وخفض الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والاستقرار السياسي في بلدانهم وعلى تصميمهم القوي في هذا الشأن. وأود أن اذكر أيضا بأن حركة عدم الانحياز، في مؤتمرها الثاني عشر لرؤساء الدول أو الحكومات في كوالالمبور في شباط/فبراير ٢٠٠٣، أشادت بإقامة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأيدت تنفيذها الكامل.

ونحن ندرك جميعا أن أفريقيا تواجه قضايا عديدة ومتعددة الجوانب ومعقدة وتشكل تحديات ويجب التعامل معها بأسلوب شامل ومتكامل ومنسق. ومازالت القارة متأخرة في بلوغ هدف النمو بمعدل ستة في المائة للناتج القومي الإجمالي سنويا، وهو الهدف المحدد في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ولقد أُشير إلى أن أفريقيا ستحتاج متوسط نمو اقتصادي سنوي يبلغ ٧ في المائة حتى تتمكن من خفض عدد الفقراء في القارة بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالمساعدة الخارجية، بخاصة من البلدان المتقدمة النمو، من حيث توفير الموارد المالية والاستثمار الأجنبي المباشر وفتح الأسواق في وجه صادرات البلدان الأفريقية.

وفي ذلك السياق، نشاطر الأمين العام رأيه بأن الشراكة الجديدة لا يمكن أن تنجح بدون زيادة كبيرة للدعم من المجتمع الدولي وأن إطلاق إمكانات أفريقيا للتنمية يتطلب تسخير إبداع وديناميكية المبادرة الخاصة في طائفة من المجالات، ومنها الزراعة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا وتطوير البنية التحتية. وفي ذلك الصدد، ترحب ماليزيا باتفاق مجموعة البلدان الثمانية على إلغاء ديون أفقر ١٨ بلدا، وأغلبيتها في أفريقيا. ويسرنا أيضا اعتماد الإتحاد الأوروبي لمجموعة من الجداول الزمنية الواضحة لبلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من دخله القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ومضاعفة معوناته إلى أكثر من ٨٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠١٠.

وترى ماليزيا أن إنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران يمكن أن يسهم بشكل أكبر في الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف المحددة للشراكة الجديدة. وفي ذلك الصدد، نأمل في إمكانية إطلاق المزيد من المبادرات لتشجيع البلدان الأفريقية على الانضمام إلى هذه الآلية ولتمكينها من ذلك. كما أننا نعرب عن التقدير للإسهامات والأدوار الهامة للإتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

إن ماليزيا راضية عن الوضع الحالي للعلاقات مع أفريقيا وعن مستوى التعاون معها. ومع ذلك، سنواصل الاستكشاف لسبل ووسائل إضافية من أجل المزيد من التعزيز للتعاون مع بلدان القارة. ولقد نمت علاقات ماليزيا التجارية والاقتصادية مع أفريقيا بمعدل يبعث على الرضا. وفي عام ٢٠٠٢، بلغ إجمالي تجارتنا مع أفريقيا ١,٣٥٣ بليون دولار. وفي العام الماضي، عام ٢٠٠٤، ارتفعت إلى ٢,٢١٥ بليون دولار، بزيادة ٦٤ في المائة في فترة عامين. وستواصل ماليزيا تشجيع قطاعها الخاص على أن يعزز صلاته الاقتصادية الوثيقة بالقطاعات النظيرة في البلدان الأفريقية لمصلحتنا المتبادلة وأن يزيد من نهوضه بها.

ومنذ عام ١٩٨٠، وفي إطار برنامج التعاون التقني الماليزي، قدمت ماليزيا إلى ٤٦ بلدا أفريقيا التعاون التقني في المجالات التي تحظى فيها ماليزيا بمزية نسبية من حيث التجربة والخبرة. وتعتبر ماليزيا هذا البرنامج إسهامها المتواضع ولكنه مفيد لأفريقيا في سياق التعاون بين بلدان الجنوب. وأشركنا أيضا شركاءنا الأفارقة، على المستوى الحكومي ومستوى القطاع الخاص على السواء، من خلال حوار لانغكاوي الدولي السنوي والحوار الدولي للجنوب الأفريقي ، اللذين يعقدان تحت رعاية شراكة الكومنولث لإدارة التكنولوجيا. وشاركت ماليزيا بصفة مراقب في مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية في أفريقيا وتتطلع إلى المشاركة النشطة مرة أخرى في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا الذي يعقد في اليابان عام ٢٠٠٨. كما تؤيد ماليزيا الشراكة الاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية الجديدة التي اعتمدها مؤتمر القمة الآسيوي – الأفريقي لعام ٢٠٠٥ الذي عقد في جاكرتا.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد على التزام ماليزيا بالتعاون مع الأشقاء والشقيقات الأفارقة في مساعيهم الجماعية نحو تحقيق السلام والتنمية المستدامة والازدهار في بلدانهم. وتؤكد ماليزيا من جديد على أنها ستبذل أقصى ما في وسعها، في إطار إمكانياتها وقدراتها المحدودة، لمشاركة الآخرين في مساعدة إفريقيا، وهي قارة تحظى بموارد وإمكانية هائلة، في تطوير قدراتها بالذات على الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي.

السيد عبد العزيز (مصر): أود في البداية أن اعبر عن التقدير للأمين العام على التقارير التي قدمها حول البنود قيد النظر وان أؤيد بيانيْ مجموعة الـ ٧٧ والصين والمجموعة الأفريقية وان أشكركم على بيانكم الافتتاحي لجلسة اليوم، الذي نعتبره إسهاما متميزا في مناقشاتنا.

فقد أكد الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في وثيقته الختامية على ضرورة زيادة الدعم الدولي لأفريقيا لتلبية احتياجاتها الخاصة. وأكد الرؤساء على محورية مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية أفريقيا، باعتبارها الإطار الذي يقوم المجتمع الدولي والأمم المتحدة من خلاله بتعبئة الجهود لمساعدة الدول الأفريقية على تحقيق مستقبل أفضل لأجيالها القادمة.

ومصر تولي هذه المبادرة أهمية خاصة لكونها انطلقت من الواقع الأفريقي الذاتي ومن رؤية متكاملة لقضايا القارة والتحديات التي تواجهها. وتقوم المبادرة على أساس إقامة علاقات شراكة عالمية حقيقية من اجل التنمية تعمل الدول الأفريقية والدول المتقدمة النمو في إطارها بجدية من اجل تنفيذ الأهداف الإنمائية الأفريقية والدولية.

لقد اتخذت مصر خطوات رائدة لدعم تنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة في عدد من المجالات حيث استضافت اجتماعي لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ الشراكة الجديدة والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران اللذين

عقدا على مستوى القمة في شرم الشيخ في نيسان/ابريل الماضي. وإيمانا منا بضرورة تفعيل عمل آلية استعراض الأقران لدعم الجهود الأفريقية في مجالات تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، قدمت مصر مساهمة طوعية بمبلغ مليون دولار لدعم الصندوق الاستئماني لتمويل أنشطة الآلية. وذلك إضافة إلى مساهمتها السنوية التي تقدر بمائة ألف دولار.

وفي مجال الصحة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل والأوبئة الأخرى، فقد قدم الرئيس مبارك مبادرة لإنشاء مركز أفريقي للأوبئة والأمراض المتوطنة ولمكافحة وباء الإيدز، سعيا لدعم القدرات الأفريقية على تنفيذ الأهداف ذات الأولوية لمؤتمر قمة الألفية من خلال تكثيف التعاون بين بلدان الجنوب والاستفادة من الخبرات والدعم الدولي. وتم بالفعل بدء العمل لتنفيذ الاقتراح وإقامة المركز في مصر من خلال ما اقره اجتماع وزراء الصحة الأفارقة في القاهرة في حزيران/يونيه الماضي.

وفي مجالي الوصول إلى الأسواق والزراعة اللذين تقوم مصر بتنسيقهما، استضافت مصر الاجتماع الإقليمي لشمال أفريقيا لتحديد المشاريع التي سيتم تنفيذها في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الأفريقية. كما استضافت مصر اجتماعا آخر لوزراء التجارة الأفارقة لبحث سبل تحسين فرص أفريقيا في الوصول إلى الأسواق العالمية. وقد صدر عن الاجتماع إعلان القاهرة الذي تضمن الخطوط العريضة لموقف أفريقي موحد تجاه القضايا المطروحة على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، سيكون له تأثيره في اجتماع هونغ كونغ المقبل.

وتؤكد مصر على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتنفيذ التزاماته تجاه أفريقيا، من خلال حشد التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الأفريقية. وإذ نرحب بالمناقشات البناءة التي تمت في اجتماعات منتدى الشراكة الجديدة الذي عقد مؤخرا في لندن حول سبل تمويل وتنفيذ المشاريع الأفريقية الطموحة المطروحة، فإننا نتطلع إلى التوصل إلى اتفاق سريع يضمن توفير التمويل اللازم للمشاريع الأفريقية، بما يعكس الالتزامات المختلفة للدول المتقدمة النمو تجاه قارتنا.

وقد كان التزام الدول الصناعية في قمة الدول الصناعية الثماني الذي عقد في غلين إيغلز بإلغاء ديون ثماني عشرة دولة من أشد الدول فقرا، منها ١٤ دولة افريقية، خطوة هامة على هذا الطريق نتطلع إلى توسيع نطاقها للوصول إلى اتفاق دولي شامل للتعامل مع موضوع الديون التي تثقل كاهل جميع الدول المدينة في القارة، بما في ذلك الدول المتوسطة الدخل.

ولكن التزامات الدول المتقدمة النمو يجب ألا تتوقف عند تخفيف أعباء الديون الخارجية، حيث نتطلع إلى قيامها بفتح أسواقها أمام صادرات الدول الأفريقية والى مساعدتها في زيادة الإنتاج ، وتنويع الصادرات، وعلاج عدم الاستقرار في أسعار السلع الأولية، بالإضافة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لكي تصل إلى المستويات المتفق عليها دوليا. كما نتطلع إلى العمل معا لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي فيما يتعلق بالوفاء بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع المجالات.

يؤكد وفد مصر مجددا على الأهمية الخاصة للتقرير السنوي الذي يقدمه الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا (A/60/182)، والذي يتضمن رؤيا مجمعة وفريدة للانجازات التي تحققت، والتحديات والتهديدات التي ما زال تحقيق السلم والأمن في القارة يواجهها، والمبادرات التي اتخذت على المستويين الإقليمي والدولي للتعامل مع هذه التحديات.

يأتي نقاشنا العام اليوم حول مضمون هذا التقرير في توقيت دقيق نعمل فيه معا حتى نضع موضع التنفيذ القرارات والتوصيات والالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، وبخاصة في ما يتعلق بالاحتياجات الخاصة في مجال بناء القدرات الأفريقية لصنع وحفظ السلام في إطار الأجهزة والآليات الناشئة للاتحاد الأفريقي، فضلا عن تفعيل قرار اجتماع القمة بإنشاء لجنة استشارية حكومية لبناء السلام. ومن هذا المنطلق، تؤكد مصر على ضرورة تعزيز التناول المتعدد الأبعاد لمفهوم الأمن والسلم، وتعميق ارتباطه التبادلي الوثيق بتحقيق التنمية المستدامة في القارة.

وفي هذا الإطار، نطالب بتكامل أدوار كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، استنادا إلى الأولويات والاستراتيجيات التي تحددها الحكومات والسلطات الوطنية في الدول الأفريقية المعنية. كما نتطلع إلى تفعيل قرار إنشاء لجنة بناء السلام قبل نهاية العام الحالي. وندعو إلى تعاون مؤسسي أكبر بين الأمم المتحدة والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في هذا الصدد، على ضوء قيام الأخيرة حاليا، بناء على توجيهات الاتحاد الأفريقي، بوضع الإطار الاستراتيجي للتعامل مع تحديات مرحلة ما بعد الصراع وإعادة الإعمار بهدف استناد عمل لجنة بناء السلام مستقبلا في أفريقيا إلى رؤية أفريقية خالصة لأولويات عملية بناء السلام في القارة.

ويرحب وفد مصر بالعرض الوافي الذي ورد في تقرير الأمين العام عن أولويات القارة الأفريقية، وبخاصة إبرازه للانعكاسات السلبية المستمرة لظاهرة الاستغلال غير المشروع للثروات الطبيعية في المناطق التي تعاني من صراعات مسلحة في القارة. وتطالب مصر مجلس الأمن بإيلاء هذه الظاهرة الخطيرة اهتماما متزايدا في سياق تناوله لأسباب الصراعات المسلحة في أفريقيا، وبخاصة أن الاستغلال غير المشروع للثروات الطبيعية في مناطق الصراعات يعد في مقدمة أسباب إطالة أمد الصراعات المسلحة. ويرتبط جذريا بظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ختاما، إن تقرير الأمين العام (A/60/208) جسد القضاء على الملاريا بحلول عام ٢٠١٥، بوصفه هدفا من الأهداف الرئيسية للألفية يحتاج إلى المزيد من الموارد المالية، سواء على المستوى الدولي أو المحلي، خاصة وأن التكلفة المتوقعة لدحر الملاريا تقدر بـ ٣ بلايين دولار سنويا. وكذلك أصبحت الحاجة ملحة إلى تطوير أنواع مختلفة ومتعددة من اللقاحات والعلاج، نظرا لتأقلم المرض ومقاومته للأمصال والأدوية المتوفرة حاليا. وهو ما يدفعنا نحو العمل على تطوير وسائل البحث الطبي للتوصل إلى أمصال ولقاحات جديدة يمكن لها دحر الأجيال المتطورة من المرض. وهنا تبرز أهمية قيام شتى الشركات والحكومات بزيادة استثماراتها في هذا المجال لتوفير العلاج بأسعار في متناول الشعوب النامية.

إن قهر الملاريا ليس بالمهمة المستحيلة. فقد استطاعت مصر الخروج من قائمة الدول التي تتوطن فيها الملاريا في عام ١٩٩٨ بعد جهود مكثفة ومستمرة أسفرت عن القضاء على المرض تماما، باستثناء بعض الحالات الواردة من خارج البلد. وحيث أن البرنامج المصري للقضاء على الملاريا كان ويظل تجربة ناجحة بكل المقاييس، فإن مصر على أتم الاستعداد لتسخير خبراتها في هذا المجال خدمة لقارتها الأفريقية وللدول الأخرى الراغبة في الاستفادة من هذه التجربة.

السيدة نونييز موردوخ (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به سفير جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

كثيرون يقرنون قارة أفريقيا إما بصور القارة المثالية الحافلة بالمناظر الطبيعية الجميلة التي تنتشر متنزهات الحيوانات في سهولها الخضراء الواسعة أو بالصور المكررة حد السأم للعلل التي تعصف بها، إن لم يكن هناك شيء آخر يستحق الذكر، وكأن رجالها ونساءها لا وجود لهم. بل وكأن حكمة السلف التي ورثتها الشعوب الأفريقية لا تستحق الدراسة والصون.

إن أفريقيا، بالنسبة للكوبيين، ليست أسطورة من زمان ومكان بعيدين. فهي بالنسبة لهم جزء ضروري مما نحن عليه ومما نأمل أن نبنيه في المستقبل. وبذلك من غير المعقول التكلم عن الأمة الكوبية من منظور أوروبي التوجه فقط.

أثناء الفترة الاستعمارية، استؤصلت جذور ١,٣ مليون رقيق أسود من أوطانهم للعمل في إقطاعيات المجتمع الاسباني في ذلك الوقت. وقد جاءوا من مجموعات عرقية مختلفة: لوكومي وكارابالي وكونغو وغانغا وماندينغو ومينا وبييي ويوروبا. ولا ريب أن المستعمرين كدسوا ثروات طائلة بعرق جبين أولئك الناس، ولكنهم عجزوا عن منع الرقيق من أن ينقلوا إلينا لغاتهم إلى جانب معتقداتهم الدينية وموسيقاهم وطبائعهم. لقد تغيرت كوبا إلى الأبد.

وحدثت حالات مشابهة في جميع أنحاء القارة الأمريكية وجزر الهند الغربية تقريبا. وكان طريق الاسترقاق جزءا لا يتجزأ من الاستغلال الفاضح لأفريقيا وإفقارها. واليوم، يسعى العديدون إلى تجاهل تلك الفترة الحزينة من التاريخ المعاصر وتبريرها، بل والأسوأ، محوها.

لقد قيل الكثير عن الظروف الحالية في أفريقيا والاحتياجات المتراكمة للمنطقة. والعديدون ممن يدّعون بأنهم يشعرون بالقلق على المنطقة لم يبدوا الكثير من الاهتمام في تغيير المشكلة الرئيسية، بعد قرون من الاستغلال والنهب.

وما دام النظام السياسي والاقتصادي الحالي سائدا – نظام تستهلك فيه القلة كل شيء تقريبا وتبقى الأغلبية من سكان الكوكب مستثناة من فوائد ما يسمى بالعولمة الليبرالية الجديدة – ستظل أفريقيا مهمشة، ولن ينتهي إرث الاستعمار أبدا.

إذا ظلت حكومات المنطقة تتلقى الأوامر بتنفيذ سياسات التكيّف الهيكلي الفاشلة، فستواصل أفريقيا تمويل بذخ البلدان الغنية. وستقطع البلدان المتقدمة النمو وعودا جديدة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وربما ستفي ببعض من تلك الوعود، ولكنها ستواصل جمع مئات أضعاف مقدار المساعدة الموعودة كخدمة للدين الخارجي. واليوم تنفق أفريقيا على خدمات الدين أربعة أضعاف ما تنفقه على التعليم والعناية الصحية كليهما.

وتؤمن كوبا إيمانا راسخا بقدرة القادة الأفارقة على إيجاد الحلول لحالات الصراع التي تؤثر تأثيرا مدمرا على التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة وتضع عقبة إضافية أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن الخطوات التي اتخذت مؤخرا في هذا الاتجاه، من خلال العمل الشاق الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي، تبرهن على ذلك. وستستمر كوبا في دعم الاتحاد الأفريقي وجميع آليات التعاون الإقليمي الأخرى، بينما تسعى إلى إيجاد الحلول الخاصة بها لمشاكل أفريقيا. وقد بذلت جهود إقليمية كثيرة من أجل ذلك، وهي تتطلب من الأمم المتحدة، أكثر من أي شيء آخر، تركيزا متكاملا على حل المشاكل المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية في أفريقيا.

وتتطلب الجهود الإقليمية وقف التدخل الأجنبي، والقضاء الكامل على أنشطة المرتزقة، ووضع حد للنزاعات

فيما بين الشركات المتعددة الجنسيات من أجل السيطرة على الموارد المعدنية الهائلة في القارة، لكي تستخدم أرباح البيع أخيرا للقضاء النهائي على الفقر، وتحسين الأحوال الصحية ولضمان التعليم لكل سكان القارة.

إن أحد المبادئ الأساسية لسياسة كوبا الخارجية هو الممارسة المبدئية للأممية والتضامن مع شعوب العالم الأخرى. إن كوبا لم تتخل عن الأفارقة في كفاحهم ضد الاستعمار ولم نطلب أبدا شيئا في المقابل. وعندما هزم نظام الفصل العنصري، لم يعد الكوبيون إلى الوطن إلا رُفات مقاتلينا.

إن سياستنا في التعاون مع البلدان الأفريقية، التي نفذناها منذ الأيام الأولى للثورة الكوبية، يجري تنفيذها من خلال العلاقات الدبلوماسية مع ٥٢ بلدا في المنطقة، والبعثات الدبلوماسية المعتمدة الـ ٣٠ في المنطقة، والبعثات الدبلوماسية الأفريقية الـ ٢٢ المعتمدة في هافانا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد انتهجنا دائما سياسة الدفاع عن المصالح الأفريقية في كل المحافل الدولية.

لقد أعطت كوبا واقعا ماديا لتضامنها وتعاونها المجردين من المصلحة الذاتية لجميع بلدان المنطقة تقريبا. وقطاعات التفاعل الرئيسية هي الرعاية الصحية والتعليم والرياضة والزراعة ومصائد الأسماك والبناء وموارد المياه والتخطيط المادي. ووصل عدد الطلاب الأفارقة الذين تخرجوا من المؤسسات التعليمية الكوبية ٣٠ ٠٠٠ طالب تقريبا حتى الآن.

إن مقترح كوبا المقدم في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة، المكرسة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بتوفير أفراد الخدمات الطبية للمساعدة في مكافحة الآثار الخطيرة للوباء ما زال معروضا. وسيكون كافيا لأن تظهر النتائج الملموسة فورا لو قرر الذين لديهم موارد مالية أكبر أن يسهموا في برنامج من التعاون الثلاثي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد توري جيمنيز (جمهورية فنزويلا البوليفارية).

إن خبرتنا الأفريقية تدلل على أن المطلوب، أكثر من المال، هو الإرادة السياسية الجادة لتحسين التعاون، والتعامل مع الأولويات التي تحددها السلطات المحلية، وإظهار الاحترام للتقاليد والثقافات لمتلقي التعاون.

إن كوبا تبذل الجهود على الرغم من شح مواردها وتعرضها للمقاطعة الصارمة اقتصاديا وتجاريا وماليا فترة تزيد على أربعة عقود.

إن شعوب أفريقيا لها الحق في السلام والنظام الدولي العادل والتنمية المستدامة. إنها ليست بحاجة إلى المعاملة على الطريقة الأبوية، بل تحتاج إلى التدريب ورأس المال البشري وحق الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا. إنها ليست بحاجة إلى دروس منافقة تلقنها ما هي أفضل مصالحها. إن أفريقيا، فوق كل شيء، تستحق التضامن والاحترام.

السيد حشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل ناميبيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

إن الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى (القرار ١/٦٠) بتكريس جزء من التوصيات الواردة فيها إلى الاحتياجات المحددة لأفريقيا، قد أكد على الأولوية التي يوليها المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لأفريقيا. كما أنها أكدت على الحاجة العاجلة لوضع توافق الآراء هذا موضع التنفيذ على مختلف المستويات من خلال إقامة شراكة حقيقية من أجل تنمية أفريقيا، التي طالما أضعفتها ويلات الصراعات المسلحة وزعزعة الاستقرار والفقر والأوبئة.

وفي هذا السياق، فإن التأكيد على الملاريا أثناء هذه المناقشة يتسم بالأهمية البالغة. وتدعو الوثيقة الختامية إلى

شراكة جديدة من أجل تنمية أفريقيا، وإلى برنامج شامل ومتكامل للنهوض بتنميتها، وإلى أن يكون أساس تعاونها مع شركائها قائما على أساس توفير الوسائل المالية والمادية والمؤسسية اللازمة لعملها بصورة فعالة. ولكن رغم تصميم البلدان الأفريقية والتزام شركائها، فإن تنفيذ هذا البرنامج الأفريقي الهام يتطلب المزيد من التعبئة من جانب المجتمع الدولي، والتنسيق الأفضل لوسائل تدخله.

إن تقرير الأمين العام الموحد الثالث عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/60/178) يؤكد على ذلك بشكل خاص، ويدعو إلى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في مجال تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل ضمان التنسيق والمواءمة بين خطط التنمية الوطنية وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. إن وفدي يتفق مع هذا الرأي، ولكننا نعتقد أن عملية إصلاح الاقتصاد الكلي والتنمية البشرية تتطلبان الموارد المالية والبشرية والتقنية، التي ليست الآن في متناول بلدان أفريقية عديدة. وبالتالي، فإن الحاجة الهيكلية إلى المساعدة من الخارج تتساوى مع هذه الاحتياجات.

وفي هذا السياق، فإن تونس ترحب بالاستنتاجات التي خلصت إليها لجنة البرامج والتنسيق (انظر A/60/16)، المتعلقة بتجديد التزام الأمم المتحدة بتقديم مساعدات فعالة ومنسقة لمختلف برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبتحديد نهج مبتكرة لتمويل أولوياتها.

إن أفريقيا، بدون شك، هي المنطقة الأكثر تأثرا بتباينات العالم المعاصر. فعلى الرغم من تصميم أفريقيا على تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال اعتماد خطط إعادة الهيكلة والتحديث، وبالرغم من التقدم في تسوية الصراعات التي طالما اعترضت طريق التنمية في العديد من البلدان، وبالرغم من تصدرها لأولويات جدول الأعمال العالمي، فإنها ما زالت متخلفة عن مواكبة الجدول الزمني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وما من شك في أن عملية التنمية تعتمد إلى حد كبير على السياق الاقتصادي والمالي الدوليين. وبالتالي، فإن تهيئة بيئة مؤاتية لتنمية أفريقيا، تكون أيضا سندا لعملية تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، شرط أساسي لتحقيق التوازن المستقر والدائم في النظام السياسي والاقتصادي على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وسيمكن ذلك أفريقيا من التعجيل بعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، وفي التخلص تدريجيا من مصادر وأسباب الصراع. إن التفاعل بين التنمية والأمن ثبتت صحته. وسيكون السلام دائما هشا بدون بيئة اقتصادية ملائمة وتوقعات حقيقية للتنمية.

وفي هذا السياق، نود أن نرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، وخاصة إنشاء مجلس السلام والأمن، حيث أن منع وإدارة وتسوية الصراعات وحالات ما بعد الصراع هي من الشروط الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وبالمثل، فإنه من أجل أن يتمكن مجلس السلام والأمن من الاضطلاع بولايته، من الضروري الاستمرار في توفير مواءمة مؤسسية أفضل بين أعماله وأعمال الأمم المتحدة. إن تنفيذ القرار بإنشاء لجنة لبناء السلام سيوفر بدون شك أداة بالغة القيمة في ذلك الصدد.

أخيرا، نأمل أن تزداد قوة مكتب المستشار الخاص للأمين العام لأفريقيا، المسؤول، ضمن أمور أخرى، عن العلاقات مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

السيد سوريش كوروب (الهند) (تكلم بالانكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره الموحّد الثالث عن التقدم المحرز في تنفيذ الدعم الدولي المقدم للشراكة

الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وعلى التقارير الأخرى التي تم إعدادها في سياق هذا البند. وإننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧.

إن إنشاء شراكات فيما بين البلدان الأفريقية، وبين أفريقيا وبقية المجتمع الدولي يقع في جوهر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتمسك أفريقيا بمفتاح تحقيق تنميتها الذاتية بما يتوفر لها من الموارد الطبيعية والقدرة الضخمة لشعوبها على أن تكون من عوامل التغيير. ونحن مقتنعون أن النجاح في تنفيذ أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا سيعتمد على برنامج تديره أفريقيا وتضعه بنفسها. وهذه القضايا والتحديات التي تواجه أفريقيا، وتوفير الحلول لها، تعرفها البلدان الأفريقية أكثر من غيرها. لقد أبدت تلك البلدان التزامها بالنهوض بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من خلال اتخاذ عدد من التدابير. وتحتاج أفريقيا إلى دعم دولي متضافر للحلول التي قامت بتحديدها.

ويؤكد تقرير الفريق الاستشاري للأمين العام المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/60/85) على ضرورة الانتقال من مرحلة الكلام إلى مرحلة العمل. ويحذّر التقرير من أن المبادرات الخاصة التي اتخذت دعما للتنمية الأفريقية قد فشلت في الماضي في الوفاء بالوعود التي قُطعت أو في تحقيق إمكانها. وأثناء الشهور العشرة الماضية، أتيحت لنا الفرصة لمناقشة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في سياق تقرير الأمين العام ”في جو من الحرية أفسح“ (A/59/2005)، وفي وقت سابق أثناء مناقشات تقرير مشروع الألفية. وقد لاحظ الفريق الاستشاري أن هاتين الوثيقتين والوثائق الأخرى قد أكدت على أنه من الضروري توفير مساعدة مالية إضافية كبيرة، على مدار فترة زمنية طويلة، للوفاء بالاحتياجات الإنسانية لأفريقيا وأهدافها الإنمائية. وفي حين يشير الفريق إلى أن المساعدات الإنسانية كانت حاسمة في إنقاذ الأرواح، فإنه يحث شركاء التنمية على تقديم المساعدة على أساس طويل الأجل، بدلا من الاستجابة عند حدوث الأزمة فحسب.

وقد أبرزت الجمعية العامة أيضا، في قرارها ٢٥٠/٥٩ المعنون ”الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة“، ضرورة التقديم المبكّر للمساعدة الإنمائية حتى وإن كان المجتمع الدولي قد بدأ في تقديم المساعدة الإنسانية. ومن الضروري أن يشارك المجتمع الدولي في ذلك، أثناء الفترة الانتقالية من الإغاثة إلى التنمية.

وقدّم تقرير الفريق الاستشاري بعض الأفكار، مشددا، في جملة أمور، على ضرورة الاستثمار في الموارد البشرية لأفريقيا؛ وتطوير قطاعها الخاص، إلى جانب زيادة مستويات المعونة؛ وتخفيف عبء الديون؛ وإكمال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لجولة الدوحة؛ وتحسين نوعية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة وتنسيقه. ومن خلال المبادرات المتعددة، تسعى الهند باستمرار لأن تكون صديقا وشريكا لأفريقيا في جهودها الإنمائية في مجالات كثيرة حددها الفريق الاستشاري.

وقد كان من أهداف الهند أن تضفي فحوى اقتصادية جوهرية على علاقتنا بأفريقيا. وبالرغم من الموارد المحدودة، ساهمت الهند، على مر السنين، في بضعة صناديق وبرامج تتعلق تحديدا بأفريقيا. ويوفر برنامج التعاون التقني والاقتصادي الهندي، على مدار عقود كثيرة، إطارا لتعزيز التعاون بين الهند والبلدان الأفريقية. ويستفيد عدد كبير من الطلبة الأفارقة من المنافع المتأتية من نظام التعليم الهندي. إن مساهمة الهند بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار للمشاركة في مشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتشكيل مجموعة جديدة – تُدعى الفريق – ٩، وهي النهج التقني – الاقتصادي لحركة أفريقيا – الهند – هما مثالان محددان على

مساهمة الهند في التضامن مع أفريقيا والتعاون بين بلدان الجنوب. وخلال الأشهر الستة الماضية، تم اعتماد مشاريع تصل قيمتها إلى ٨٤,٣ مليون دولار في إطار الاعتماد المفتوح للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كما اعتمدت أيضا بضعة مشاريع تدعمها الهند بموجب برنامج الفريق -٩.

وأبرز الفريق الاستشاري أهمية التجارة والاستثمارات في أفريقيا. وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، نمت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الهند وأفريقيا وازداد التبادل التجاري بقدر كبير. وتستورد الهند كميات كبيرة من أفريقيا، وتغطي المشاريع الهندية المشتركة مجموعة من المنتجات. وتستثمر الهند بكثافة إلى حد ما في عدد من البلدان الأفريقية.

وقد بدأت الهند في العمل من أجل بعثة ربط في أفريقيا تدعم التعليم من بُعد والتطبيب من بُعد والتجارة الإلكترونية والحكم الإلكتروني وعرض المعلومات بوسائل ترفيهية ورسم خرائط الموارد وخدمات الأرصاد الجوية. وستقوم الهند بتوفير شبكة لاسلكية من السواتل والألياف البصرية، سلسة ومتكاملة، للربط بين خمس جامعات، و ٥١ مركزا للتعلم، وعشرة مستشفيات ذات تخصصات عالية، و٥٣ موقعا طبيا في المناطق الريفية في جميع أنحاء أفريقيا، كما ستوفر مرافق لعقد المؤتمرات عن طريق الفيديو تربط ما بين كل رؤساء الدول والحكومات الـ ٥٣ في أفريقيا. وقد وافق الاتحاد الأفريقي رسميا على مشروع شبكة عموم أفريقيا، ومن المتوقع أن يتم توقيع مذكرة تفاهم بين حكومة الهند والاتحاد الأفريقي أثناء زيارة يقوم بها فريق رفيع المستوى تابع للاتحاد الأفريقي للهند في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وهذا مشروع معلم هام سيساعد أصدقاءنا في أفريقيا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجالي التعليم والرعاية الصحية.

تشترك الهند وأفريقيا في مكافحة الفقر والمرض. وتضع الهند مبادرة جوهرية لمساعدة أفريقيا في مكافحتها لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأوبئة. ونأمل أن نشجّع شركات المستحضرات الطبية الهندية على إنشاء مرافق إنتاج في أفريقيا لتلبية الاحتياجات المتزايدة للأدوية بأسعار في متناول الناس، ولا سيما الأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي. ومن الضروري أن يوفر المجتمع الدولي، على وجه السرعة، الموارد اللازمة للتصدي بشكل موسع وشامل لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأمراض.

وفي الفترة ما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٣، اتبعت الحكومات الأفريقية سياسات أكثر فعالية لحماية صناعاتها والدفاع عن أسباب العيش لسكانها، ولكن أزمة النفط في عام ١٩٧٣ أدت إلى زيادة أعباء الديون بشكل خطير، وقد زادت من تفاقمها سياسات التكيف الهيكلي التي اتبعها صندوق النقد الدولي. وتتضح تلك النتائج اليوم في التحديات التي تواجهها منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد أبرز تقرير مشروع الألفية المشاكل التي تعاني منها منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومصيدة الفقر - ألا وهي إقرارات ضريبية منخفضة، ومعدلات توفير منخفضة وغيرها. وقد تفاقمت المشكلة بسبب سياسات التكيف الهيكلي التي تقيدها الديون من خلال انخفاض الاستثمارات الزراعية. لقد مُنيت المنطقة بأسوأ ما في العالم القديم والعالم الجديد بسبب السياسات الزراعية للبلدان المتقدمة النمو التي تدعمها إعانات هائلة.

إن محور المسعى الاقتصادي الدولي يكمن في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، والفقرات ٤٢ و ٤٤ و ٦٢ من توافق آراء مونتيري. ومن الضروري إنجاز تلك المسائل من أجل الوفاء بأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية

أفريقيا. ومن المتعذّر إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، التي تؤدي إلى التحول الاقتصادي الحقيقي بصورة مستدامة، بدون زيادة تخفيف عبء الديون بشكل فعال، والإصلاح الأساسي للمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، والتنفيذ الناجح لخطة التنمية لجولة الدوحة.

وإزاء تلك الخلفية، دأبت الهند على دعم الاقتراحات المقدمة في الأمم المتحدة بتحويل جميع الديون الثنائية الرسمية على أفقر البلدان الأفريقية إلى منح، وأيّدت مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقدّمت الهند مساهمتها بإلغاء ديون البلدان الأفريقية بموجب مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإعادة هيكلة الديون التجارية. ولا تزال مشاكل الديون التي يواجهها الكثير من البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل تحدّ بشدة من قدرتها على الإسراع بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ورحب باقتراح مجموعة الثمانية إلغاء لا رجعة فيه لديون البلدان التي تسري عليها مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهو اقتراح ولّد توقعات كبيرة في البلدان المؤهلة. ومن الضروري زيادة توضيح وسائل تنفيذ هذه المبادرة، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير الموارد الإضافية وإمكانية إدراج بلدان إضافية مستفيدة وسياسات فرض الشروط، مثل الخصخصة وتحرير التجارة، التي كانت لها في بعض الحالات آثار ضارة بالتنمية.

ونلاحظ من تقرير الأمين العام أن العديد من الاتجاهات الأخيرة في أفريقيا كانت إيجابية، وأن عدد الصراعات الرئيسية قد انخفض، وأن معظم البلدان الأفريقية يتمتع بظروف سياسية مستقرة نسبيا، مع وجود حكومات منتخبة ديمقراطيا في أغلبية تلك البلدان. ونأمل في أن توفر هذه التطورات الأساس الذي تقوم عليه بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي والتنمية. والتزام المجتمع الدولي، بما فيه منظمات الأمم المتحدة، بتخصيص موارد مالية وبشرية وتقنية متزايدة، يمثل عاملا مهما – استشهد به في تقرير الأمين العام – في معالجة أسباب الصراع والإسهام في السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

والهند، من جانبها، شاركت في كل بعثات حفظ السلام في أفريقيا تقريبا، ولديها أكثر من ٠٠٠ ٥ من أفراد حفظ السلام يخدمون في أفريقيا الآن. وفي هذا السياق، أيدنا إنشاء لجنة لبناء السلام تهدف إلى معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من صراع، فيما يتعلق بالإنعاش وإعادة الإدماج والإعمار. ونتطلع إلى بدء تشغيل اللجنة قبل نهاية هذا العام.

وقد رحبت الوثيقة الختامية للقمة العالمية ٢٠٠٥، (القرار ١/٦٠)، بالتقدم الكبير الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها، وأكدت على الحاجة إلى الدفع قدما بتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومن خلال تلك الوثيقة، أعرب زعماؤنا عن عزمهم المعقود على تعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة، بتوفير الدعم المتماسك للبرامج التي أعدها الزعماء الأفارقة في ذلك الإطار. والوثيقة الختامية تتضمن عدة اقتراحات موضوعية في هذا الصدد. ونأمل في أن توضع موضع التنفيذ آليات المتابعة الملائمة، سعيا إلى تنفيذ تلك الاقتراحات.

إن تضامن الهند مع أفريقيا في الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري، وعملياتها لحفظ السلام في أفريقيا منذ الستينيات، وتعاونها الاقتصادي والعلمي مع أفريقيا في الوقت الحالي، كل هذا لا يستهدف صون السلام والسلامة الإقليمية فحسب، بل يستهدف أيضا تمكين أفريقيا اقتصاديا وسياسيا من اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. ومن المأمول فيه ألا يضحي بما هو الأفضل في سبيل ما هو جيد. ومع تمسكنا

بمبدأ عدم التمييز، ينبغي أن نتذكر أننا لم نشهد في التاريخ أي كفاح من أجل التمكن حقق النجاح بضربة قاضية واحدة، وإنما تسنى ذلك تدريجيا من خلال عملية من المفاوضات، ومع مرور الوقت. وأي بديل لذلك قد ينطوي على مخاطرة بإطالة أمد حالة انعدام التمكن الكامل.

السيد تشلكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى، باسم الوفد الروسي، عن عميق تعازينا لشعوب باكستان والهند وأفغانستان التي أضيرت بالزلزال المروع الذي وقع في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. ونود أيضا أن نعرب عن تضامننا مع حكومات تلك البلدان. والوفد الروسي، إلى جانب عدد من البلدان الأخرى، لم يتوان في الاستجابة للمأساة، وسارع بإرسال أفرقة بحث وإنقاذ، وأطباء، ومعدات خاصة، ومعونة إنسانية إلى مناطق الكارثة.

وإذ أنتقل إلى بندي جدول الأعمال قيد المناقشة اليوم، أود أن أقول بادئ ذي بدء، إن الاتحاد الروسي يلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في السنوات الأخيرة نحو تسوية الصراعات في أفريقيا، وخصوصا في سيراليون وبوروندي والسودان وليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت ذاته، لا تزال الحالة العامة في القارة أبعد ما تكون عن الاستقرار. ونرى أن تعزيز الاستقرار في أفريقيا ينبغي اعتباره أولوية في عمل المجتمع الدولي من أجل بناء نظام عالمي، تحت إشراف الأمم المتحدة، لمواجهة تهديدات وتحديات العالم العصري. ذلك أننا لن نحقق التطوير المتناسق والمستدام للعلاقات الدولية، إذا بقيت القارة الأفريقية بؤرة لعدم الاستقرار.

ونحن نؤيد قيام تفاعل وثيق بين الأمم المتحدة والكيانات الأفريقية، الإقليمية ودون الإقليمية، وفرادى الدول، بغية تطوير نهج متناسقة ومتكاملة للتوصل إلى تسوية للصراعات في المنطقة، على أن تكون قائمة على أساس تغليب الأساليب السياسية والدبلوماسية، والامتثال الصارم لمعايير حفظ السلام والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وقد تأكد ذلك باعتماد قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، المعني بتعزيز فعالية دور مجلس الأمن في منع نشوب التراعات المسلحة لا سيما في أفريقيا، والمتخذ في قمة مجلس الأمن المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر، والمقدم من مجموعة الدول الأفريقية.

وما برحت روسيا، اتساقا مع وضعها كعضو دائم في مجلس الأمن، تقدم إسهاما مهما في أنشطة حفظ السلام في القارة، بما في ذلك تطوير استراتيجية لتسوية صراعات مسلحة معينة، وتحديد ولايات عمليات حفظ السلام ذات الصلة في إطار مجلس الأمن. والأفراد العسكريون وضباط إنفاذ القانون الروس – البالغ عددهم الآن حوالي ٢٢٠ شخصا – يشتركون تقريبا في كل عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أفريقيا.

وتقوم روسيا أيضا بتدريب أفراد حفظ السلام الأفارقة. وننظر، في الوقت الحالي، في إمكانية توسيع تعاوننا في هذا المجال مع البلدان الأفريقية. ونعتزم الاستمرار في تعزيز الاستقرار في أفريقيا بكل السبل الممكنة، ومساعدة البلدان الأفريقية في بناء قدراتها الذاتية في مجال حل الأزمات.

ونؤيد النهج الجديد في ممارسة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والمتمثل في ضمان وجود تفاعل وثيق فيما بين بعثات الأمم المتحدة المرابطة في دول أفريقية متجاورة. ومن الأهمية بمكان أن ينسق هذا التفاعل تنسيقا جيدا. ومع ذلك، ينبغي هنا أن نتوخى الحذر الشديد: فالأنشطة المنسقة لقوات الأمم المتحدة لا ينبغي مباشرتها إلا بإقرار من مجلس الأمن، وينبغي أن تكون قائمة على مبادئ الاحترام التام لسيادة

الدول فرادى، وعلى موافقة البلدان المساهمة بقوات؛ وينبغي ألا تتجاوز الولايات المحددة لكل بعثة على حدة.

وفي سياق الجهود الرامية إلى تثبيت الاستقرار في الحالات الخارجة من صراع في أفريقيا، نقر بالإمكانات الكبيرة الكامنة في لجنة بناء السلام المزمع إنشاؤها في المستقبل. ويحدونا الأمل في أن تتوصل الدول الأعضاء سريعا إلى اتفاق بشأن كل المسائل المتعلقة بأنشطتها. ونحن على اقتناع بأن المشاركة الفعالة من جانب الدول الأفريقية ذاتها، مطلوبة، قبل كل شيء، لضمان إحلال سلام أكثر دواما في القارة. ومن المهم اتخاذ تدابير ضد الجماعات المسلحة غير القانونية؛ وتعزيز علاقات حسن الجوار؛ والنهوض بالتعاون لكفالة أمن الحدود وعدم قابليتها لنفاذ الصراعات والأسلحة والمرتزقة؛ واستئصال الانتهاكات الجماعية للقانون الإنساني الدولي، والقضاء على الإفلات من العقاب على الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية. ونقدر الجهود التي يبذلها المجتمع الأفريقي في هذا المجال، ونرحب بالأنشطة القوية التي يضطلع بها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك تلك الرامية إلى إنشاء قوة احتياطية أفريقية.

يولي الاتحاد الروسي أهمية كبرى للتعاون الدولي في تعزيز تنمية البلدان الأفريقية، هذه التنمية التي نراها من منظار تحقيقها الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويطيب لنا أن نلاحظ أن العمل في نطاق البعدين الاجتماعي والاقتصادي لهذه الشراكة يتعاظم زخما، كما يستدل من الجهود المثمرة الجارية، التي تبذلها البلدان الأفريقية لتطوير بنية تحتية وتحديث الزراعة والتعليم، ومكافحة تفشي الأمراض المعدية. إن بلدنا – وهو عضو مسؤول من أعضاء المجتمع الدولي – يسهم في تسريع هذه العمليات بالعمل، في آن معا، على عدة مسارات.

تشارك روسيا، بصفتها عضوا في مجموعة الدول الثماني، مشاركة نشيطة في تنفيذ خطة عمل المجموعة من أجل أفريقيا، وهي تستهدف تعزيز العمل في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وما انفكت روسيا تولي اهتماما بالغا لحل المسائل الملحة لتنمية القارة الأفريقية اجتماعيا واقتصاديا.

ولا يزال تخفيف عبء ديون بلدان المنطقة بؤرة تركيز رئيسية لمساعدتنا المقدمة لأفريقيا، بما يشمل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد ألغت روسيا حتى الآن، أو تعهدت بأن تلغي ١١,٣ بليون دولار من ديون البلدان الأفريقية، بما يشمل بليوني دولار عن طريق المبادرة المذكورة. وفي فترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، أسهمت روسيا بمبلغ إضافي قدره ١٠ ملايين دولار، في صندوق ائتمان المبادرة. وقررت أن تدفع في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ١٥ مليون دولار إضافية إلى الصندوق، وقد تم فعلا تحويل القسط الأول، البالغ ٥ ملايين دولار.

وفي إطار نادي باريس، تعهدت روسيا بإلغاء أكثر من بليون دولار من دين إثيوبيا. ونحن نواصل عملنا على تسوية ديون بلدان أفريقيا على أساس ثنائي. وقد وقّعت روسيا اتفاقات متصلة بذلك مع سان تومي وبرينسيبي وبوروندي ونيجيريا، وأجرت مفاوضات مع زامبيا وأنغولا وإثيوبيا وجمهورية الكونغو وتشاد.

وقررت روسيا الإسهام بما يناهز ٦٠ مليون دولار في الدورة الرابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة المالية الدولية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٤. وستتلقى بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ٤٩ في المائة من هذا المبلغ.

ويواصل بلدنا توفير نظام تعرفه جمركية تفضيلية للسلع المنتجة في بلدان أفريقية. وهذا يعزز تنمية تبادلنا التجاري مع البلدان الأفريقية، الذي بلغت قيمته الإجمالية

٦٣٨ مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٤، مما يمثِّل زيادة تناهز ٢٥ في المائة قياسا على نفس الفترة في عام ٢٠٠٣.

ونعتقد أن الاستثمار في الموارد البشرية هو عنصر هام من عناصر المساعدة المقدمة للقارة. ولهذا السبب نساعد بعض البلدان الأفريقية على تدريب موظفيها الوطنيين. وفي كل عام، تقدم روسيا ٧٠٠ منحة دراسية تمولها الدولة.

وقد أصبحت روسيا بلدا مانحا أنشط في تقديم مساعدات إنسانية في حالات الطوارئ. وفي عام ٢٠٠٤، قدمنا مساعدات إنسانية ثنائية إلى المغرب ومالي. وشراكاتنا مع الجهات المانحة المتعددة الأطراف، وأهمها برنامج الأغذية العالمي، تطور بعزم. واعتبارا من العام الحالي، ستقدم روسيا إسهامات منتظمة إلى أنشطة البرنامج الإنسانية.

إننا نعي بما تتسم به المشاكل المتعلقة بتفشي الملاريا في أفريقيا من طابع الاستعجال. ونحن نتصدى لهذه المسألة لا من منطلق طبي وحسب، بل من منظور تأثيرها السلبي في تنمية القارة اجتماعيا واقتصاديا. ولهذا نؤيد رفع مستوى الجهود الدولية المتفق عليها في نطاق الأمم المتحدة للحد من تفشي هذا الوباء في أفريقيا.

وانسجاما مع موقفنا هذا، قدمنا إلى القارة الأفريقية معونة للرعاية الصحية متعددة الأوجه، وهي عنصر مكوِّن أساسي من عناصر مساعداتنا. وبالإضافة إلى التزاماتنا السابقة بتقديم تبرعات تبلغ ٢٠ مليون دولار إلى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، قررت حكومة الاتحاد الروسي مضاعفة هذا المبلغ بزيادة مدفوعاتنا الموحدة إلى ٤٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٨. وقد حولنا حتى الآن ١٥ مليون دولار من المبلغ الذي تعهدنا به للمبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال، في ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

يعرف كثير من الخبراء أن أفريقيا قد لا تتمكن من تحقيق أهدافها الإنمائية بحلول ٢٠١٥. وفي نفس الوقت، بذل المجتمع الدولي الكثير، في العام الحالي، للتعبير عن تضامنه مع القارة. وتعهد كثير من البلدان بالتزامات هامة لتقديم المساعدة لأفريقيا. لقد آن أوان الوفاء بهذه الوعود. والاتحاد الروسي ينوي، من جانبه، أن يساعد على الاضطلاع بهذه المهمة بكل الطرق الممكنة.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): يوجه وفد الصين الشكر للأمين العام على تقريره الثالث الموحد عن التقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتقديم الدعم الدولي لها (A/60/178). وتقرير الفريق الاستشاري للأمين العام، المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

إننا نؤيد كلمة جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

أفريقيا جزء من عالمنا، إذ ربطت العولمة القارات الخمس جميعا ربطا وثيقا. ولا يمكن تحقيق التنمية العالمية بدون ازدهار أفريقيا. ومن إعلان الألفية والشراكة الجديدة إلى آخر اجتماع قمة في عام ٢٠٠٥، تنعكس صورة الاهتمام بأفريقيا في إجراءات جديدة تُتخذ.

ويطيب لنا أن نلاحظ أن البلدان الأفريقية قد بذلت جهودا جبارة لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد اتخذت تدابير إيجابية في مجالات البنى التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصحة العامة والتعليم والبيئة والسياحة والزراعة، والعلم والتكنولوجيا، والتصنيع. ونحن نقدِّر هذه الجهود كل التقدير. وفي غضون العام الماضي، تعاظم اهتمام المجتمع الدولي ومساعدته لتنمية أفريقيا. وتعهدت بعض البلدان المتقدمة النمو بالتزامات جديدة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا وتخفيف الديون.

وقدمت البلدان النامية أيضا مساعدات لأفريقيا، وهي عنصر هام من عناصر التعاون بين بلدان الجنوب. ويبين هذا كله أننا اتخذنا خطوة رئيسية في سبيل تعزيز تنمية أفريقيا.

غير أن تنفيذ الشراكة الجديدة، كما لوحظ في التقرير، يبقى عملية معقدة شاقة. وإلى جانب الدعم الدولي وجهود البلدان الأفريقية نفسها، لا بد لنا من بذل جهود أكبر للقارة الأفريقية، حيثما دعت الحاجة في كل المساعي. ولا بد للبلدان الأفريقية من تعزيز جهودها لتنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فعالة من كل نوع، لمساعدة البلدان الأفريقية وتقديم الدعم لها، بما في ذلك زيادة مساعداتها بصورة ملموسة. وفي هذا الصدد، نؤيد التوصيات المفيدة الواردة في تقرير الأمين العام.

أما بشأن الدعم الدولي الذي سيقدم إلى أفريقيا في المستقبل لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فيود وفد الصين أن يؤكد النقاط التالية.

أولا، يجب الوفاء بتعهد تقديم المساعدات في مرحلة مبكرة. وقد أكد كل المشاركين من جديد، خلال اجتماع القمة لهذا العام، على أن تعقيد تنمية أفريقيا أصبح شركا للفقر لا يمكن لأفريقيا وحدها أن تخرج منه. ولن يكون بوسعنا أن نساعد أفريقيا على الخروج من مأزقها إلاّ بتقديم دعم دولي هائل ومتنوع. وتتحمل البلدان المتقدمة النمو مسؤوليات لا يمكنها أن تحيد عنها، إما بفعل الالتزامات التاريخية أو جوانب قصور النظام الاقتصادي الدولي الحالي. كما أننا نثني على تعهدات الاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية والبلدان المتقدمة النمو الرئيسية الأخرى بتقديم المزيد من المساعدة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا وبالتخفيف من عبء الديون. إلاّ أن هذه ليست إلاّ الخطوة الأولى. إن الشعوب والبلدان الأفريقية تتسابق مع الزمن في سعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونتمنى أن تظهر البلدان المتقدمة النمو نفس الشعور بالإلحاح وأن توفي بتعهداتها في تاريخ مبكر، بغية مساعدة البلدان الأفريقية في حل المشاكل العاجلة وبناء قدرات التنمية الذاتية.

ثانيا، ينبغي بذل جهود نشيطة لتحسين الرصد. إن جهود أفريقيا والدعم الدولي هما الدعامتان الرئيسيتان للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولقد وضعت البلدان الأفريقية آلية لاستعراض الأقران لتقييم جهودها بانتظام. ولضمان تحقيق قدر أكبر من النتائج المتعلقة بالدعم الدولي، من الضروري أن تتوفر آليات مماثلة لرصد التنفيذ بغية إصدار تقارير أكثر دقة وتفصيلا وتوصيات ذات صلة بشأن التقدم المحرز في الدعم الدولي.

ثالثا، ينبغي احترام الملكية الوطنية. وينبغي أن يثق المجتمع الدولي، عند منح المساعدة لأفريقيا، بحكمة الحكومات والشعوب الأفريقية ويحترم اختيارها للمسارات الإنمائية بغية ضمان ملكية وقيادة البلدان المستفيدة وحيزها السياسي العام. ولا يعكس هذا روح المساواة والاحترام المتبادل فحسب، ولكنه كذلك طريقة مهمة لإعمال إبداع أفريقيا واستغلال إمكانياتها.

رابعا، ينبغي زيادة توسيع آفاق التعاون في ما بين بلدان الجنوب. وقد كانت البلدان النامية تفهم وتدعم بعضها دائما في سياق التنمية. وفي ظل هذه الظروف، سيفتح التعاون في ما بين بلدان الجنوب آفاقا أوسع بناء على التقدم الملحوظ المحقق. وإننا نناصر مواصلة بذل الجهود لاستكشاف سبل جديدة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب وتبادل وجهات النظر والتعلم من بعضنا البعض وتعزيز التجارة والاستثمار والتعاون التقني، مشجعين بذلك تنمية أفريقيا.

لقد وقف الشعب الصيني دائما وقفة ثابتة إلى جانب شعب أفريقيا الشقيق، سواء خلال كفاحه في الماضي من أجل نيل الاستقلال أو في سعيه حاليا لتحقيق السلام والتنمية. ويعتبر توثيق علاقات الصداقة والتعاون مع البلدان الأفريقية وتطويرها ودعم ومساعدة البلدان والشعوب الأفريقية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي من أهم مكونات السياسة الخارجية للصين.

وقد أنشأت الصين والبلدان الأفريقية منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا في عام ٢٠٠٠، كخطوة هامة في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، وأسفر عن خطة شاملة ومفصّلة للتعاون بين الصين وأفريقيا. وإن مجالاته الرئيسية مماثلة بشكل عام للمجالات ذات الأولوية الرئيسية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ووقّعت الحكومة الصينية في عام ٢٠٠٤ اتفاقات قروض مع ٤٣ بلدا أفريقيا، بالتركيز على التنمية الزراعية والهياكل الأساسية وتدريب الموارد البشرية والرعاية الطبية والصحة العامة. و في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أعفت الصين بعض السلع الآتية من ٢٥ بلدا من أقل البلدان نموا في أفريقيا من التعريفات الجمركية، مغطية بذلك ١٩٠ بندا من بنود التعريفات. وبلغ استثمار الصين المباشر في أفريقيا ١٣٥ مليون دولار، وهو أعلى استثمار مباشر للصين في أفريقيا.

وقد أعلن الرئيس هو خينتاو خلال الاجتماع المنفصل المعني بتمويل التنمية خمسة تدابير ترمي إلى تعزيز التعاون في ما بين بلدان الجنوب وتشمل الزيادة في المساعدات الممنوحة للبلدان النامية من أجل الوقاية من الملاريا والأمراض المعدية الأخرى والعلاج منها وإلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ووضع برنامج تدريب واسع النطاق يستغرق ثلاث سنوات يشمل ٣٠ ٠٠٠ متدرب من البلدان النامية وبرنامج قروض تفضيلي بقيمة ١٠ بلايين دولار للبلدان النامية. والحكومة الصينية مستعدة لتنفيذ البرامج ذات الصلة عبر منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا وقنوات التعاون الأخرى لتوفير الدعم لأفريقيا في تشجيع التنمية وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقاريره بشأن النقاط التي نناقشها اليوم. كما يود وفد بلدي أن يؤيد الكلمات التي ألقتها كل من جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وناميبيا باسم الاتحاد الأفريقي، وليسوتو باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ويسرنا أن الأمين العام نوّه في تقريره بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بحصول استجابة دولية أهم لدعم تنمية أفريقيا، بما فيها تعبئة الرأي العام الدولي. كما خلص الأمين العام في الوقت ذاته إلى أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل وأنه من الضروري إذاً تشجيع التعاون الدولي لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

إن القادة الأفارقة لم يتولوا، عبر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ملكية وقيادة جدول أعمال التجديد في المجال الاجتماعي – الاقتصادي فحسب، بل إنهم غيّروا أيضا محتوى جدول الأعمال الإنمائي وهم يحرزون تقدما في تغيير السياق الدولي كذلك. لقد دامت الشراكة الجديدة أربع سنوات لحد الآن. ولا تزال المبادئ الأساسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تتمثل في الملكية الأفريقية لتعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، والنهوض بالديمقراطية، وتشجيع حقوق الإنسان، والحكم الرشيد.

لقد أنشأ القادة الأفارقة، عبر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، نهجا شاملا وكليا للتنمية. كما تمخضت

سياسات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عن إطار لتنمية أفريقيا متفق عليه دوليا.

وتبين التقارير والإشارات التي وردت مؤخرا أنه من شأن وتيرة تنفيذ برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أن ترتفع خلال الأعوام المقبلة. وكما سمعنا اليوم من متكلمين كثر، لقد اكتملت الاستعدادات والمشاورات المتعلقة مثلا بالبدء ببرنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا. كما حددت الجماعات دون الإقليمية والحكومات الأفريقية المشاريع ذات الأولوية القصوى والإجراءات المبكرة التي يجب اتخاذها. والتزمت الحكومات الأفريقية بزيادة الميزانية الوطنية المخصصة للزراعة بنسبة ١٠ في المائة سنويا على مدى السنوات الخمس المقبلة. كما يحرز تقدم مهم في تنفيذ برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الأخرى، بما في ذلك في مجالات الصحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم والطاقة والبيئة والعلوم والتكنولوجيا ومسائل نوع الجنس.

لقد صممت عملية استعراض الأقران من طرف الأفارقة أنفسهم، كما أنهم اتفقوا عليها، ولهذا فإن ملكيتها ترجع إلى الأفارقة. وإن مبادئها متجذرة في التقاليد الأفريقية ويمكن أن لا تنطبق بالضرورة على أوضاع أخرى بسهولة. إن آلية استعراض الأقران الأفريقية تمكن كل بلد أفريقي من تقييم التقدم الذي يحرزه في اتجاه تحقيق الأهداف المشتركة لأفريقيا. وهي استعراض قطري وليست مجرد استعراض لأداء الحكومة. إنها تأخذ في الحسبان أن التنمية في كل بلد يسيِّرها تعدد القوى الاجتماعية.

ولهذا، فإن آلية استعراض الأقران الأفريقية تكتسي طابعا تمكينيا وليس طابعا فرضيا، فهي تحدد الأهداف والمعايير وتوفر تعريفات إرشادية للمعايير وأمثلة عن المؤشرات بغية ضمان اتساق واسع على المستوى القطري وتوحيد على المستوى القاري.

وفي نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، عقدت جنوب أفريقيا مؤتمرا استشاريا وطنيا دام يومين أطلق فيه ممثلون عن الحكومة والتجارة ونقابات العمال والأوساط الأكاديمية ومجموع أعضاء المجتمع المدني عملية جنوب أفريقية لاستعراض الأقران. وتؤيد جنوب أفريقيا نهج نتائج عملية استعراض الأقران الشامل، مما يتماشى مع التزام حكومتنا بعملية تغيير تدريجي حافزها الشعب. ويكتسي هذا أهمية خاصة بالنظر إلى كون عملية استعراض الأقران ستؤدي إلى برنامج عمل يتناول كل جوانب القصور التي يحددها الاستعراض. وفي هذا السياق، تؤمن حكومة بلدي بأنه من الأساسي أن يمتلك جميع سكان جنوب أفريقيا برنامج العمل هذا ويعملوا على تنفيذه.

ويشهد هذا العام معلماً هاماً في جهود القارة الأفريقية الرامية إلى مكافحة الملاريا. فقبل خمس سنوات، وقع رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في أبوجا إعلان وإطار عمل أبوجا بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى، اللذين ألزما بلدانهم بتحقيق أهداف محددة للوقاية من الملاريا ومكافحتها بحلول عام ٢٠٠٥. ومع أنه أُحرز تقدم كبير في مكافحة الملاريا، فإن التدخلات الرئيسية لا تزال لازمة. وإذا لم تتم السيطرة على الملاريا، فإنها ستظل عبئاً اقتصادياً رئيسياً على اقتصاد أفريقيا. وتبين الإحصاءات أن الملاريا قضت في عام واحد على مليون شخص في جميع أنحاء العالم، ٩٠ في المائة منهم من أفريقيا. ولن تتسنى مكافحة الملاريا إلا بإجراء متضافر ومنسق بين جميع ذوي المصالح.

ويتفق وفدي مع التقرير المرحلي للأمين العام عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب

الصراع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/60/182)، على أن الاتحاد الأفريقي أحرز تقدماً كبيراً في منع نشوب الصراعات في القارة. ومن التغييرات الرئيسية الأسلوب الذي تنتهجه أفريقيا في حل الصراعات وإدارة بناء السلام بتوفير قيادة قوية من البلدان الأفريقية نفسها.

ويتحمل الاتحاد الأفريقي المسؤولية الرئيسية عن إقامة السلام والأمن في القارة، بصورة أساسية من خلال مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن التنمية الاجتماعية الاقتصادية أساسية للسلام والأمن، وبالتالي، فإن دور الشراكة الجديدة في السلام والأمن مهم لإعادة الإعمار وتعبئة الموارد اللازمة بعد انتهاء الصراع. وفي هذا السياق، تضع أفريقيا اللمسات الأخيرة على إطار سياسة أفريقية لإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع تهدف إلى تعزيز قدرات جميع الجهات الفاعلة الداخلية. وقد وضعت استراتيجيات مفصّلة لإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع بالتشاور مع خبراء أفارقة وشركاء تنمية آخرين.

ويتفق وفدي أيضاً مع تقارير الأمين العام على أن التحدي الرئيسي لتنمية أفريقيا لا يزال يتمثل في تنفيذ شراكة عالمية ومنصفة فعلاً من خلال وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته. ولذلك، من الواضح أنه على الرغم من جميع الإجراءات التي اتخذها البلدان الأفريقية والمؤسسات نفسها، وجميع الالتزامات التي قطعتها، لا يزال القيد الرئيسي هو الافتقار إلى الموارد الكافية اللازمة للتنفيذ.

وفي ذلك الصدد، يتعين أن تغير الشراكة العالمية من أجل تنمية أفريقيا، من بين أمور أخرى، أسلوب دعم مؤسسات تمويل التنمية المتعددة الأطراف لتطوير البنى التحتية في أفريقيا. ومن المهم أيضاً أن تضع آليات خاصة لتمويل مشاريع البنى التحتية دون الإقليمية.

ثانياً، ينبغي أن يترجم المجتمع الدولي وعوده إلى أعمال ملموسة، لا سيما بالنسبة للوعد بزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية زيادة كبيرة والعمل على مواءمة وتبسيط إجراءات المساعدة. وتبين حساباتنا أن المبالغ التي جرى التعهد بها، إذا نفذت تلك الوعود، ستزيد تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا إلى ٤٤ بليون دولار في عام ٢٠١٠، وإلى ٦١ بليون دولار في عام ٢٠١٥. ومع أن هذه الزيادة ستكون كبيرة، إلا أنها لا تزال أقل من المبلغ اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ثالثاً، من المهم معالجة العوائق التي تعوق فعالية المساعدة الإنمائية. ونعلم أنه يوجد الآن توافق واسع النطاق في الآراء على أن هذه المساعدة جرى تقويضها بعدد من العوامل التي غذّت التصور بأن أفريقيا تفتقر إلى القدرة على استيعاب زيادة الأموال واستخدامها بفعالية. في الواقع، تتمثل المشكلة في أن التمويل كثيراً ما يقدمه فرادى المانحين على هيئة دفعات صغيرة لفرادى برامج قصيرة الأجل تنطوي على تكاليف باهظة، وكثيراً ما تتطلب إنشاء بنى تحتية موازية.

رابعاً، حركة إلغاء الدين – التي ابتدأت بعد حملة منهكة من جانب القادة الأفارقة وشركائهم في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية والتي تأكدت مؤخراً في اجتماعات مجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي السنوية – لا يمكن إلا الإشادة بها، ونأمل أن تنفذ بسرعة. وسترصد الشراكة الجديدة تنفيذ المبادرة وستظل تدعو إلى توسيع تخفيف عبء الدين ليشمل جميع البلدان الأقل نمواً في أفريقيا، ولاتخاذ إجراءات جريئة مماثلة بالنسبة للإعانات الزراعية المشوهة للتجارة التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو.

ولم يعد بالإمكان الإشارة إلى عدم وجود استراتيجيات وخطط عمل ملموسة ومحددة كمياً ومفصلة على نحو كافٍ لتنمية أفريقيا على أنها سبب عدم إحراز تقدم في الشراكة الفعلية بين أفريقيا والمجتمع الدولي. فأفريقيا تقوم بدورها، والأمر متروك الآن لشركائنا الدوليين لينضموا إلينا في شراكة حقيقية ليتسنى تحسين حياة الأفارقة العاديين.

ختاماً، تهيب جنوب أفريقيا بالمجتمع الدولي تنفيذ برنامج عمل ملموس في عام ٢٠٠٦، وذلك كما جاء في إعلان الألفية وفي الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، كي تتسنى مساعدة أفريقيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.